

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1523

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، 21 كانون الثاني/يناير 2020، الساعة 10/20

الرئيس: السيد رشيد بلباقي (الجزائر)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-03932(A)



* 2 0 0 3 9 3 2 *

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة 1523 لمؤتمر نزع السلاح. أصحاب السعادة، السيدات والسادة، المدير العام للعلاقات المتعددة الأطراف في وزارة خارجية الجزائر، السيد السوالم، السيدة كاسبرسن، أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم بأطيب تمنياتي بمناسبة العام الجديد. ويشرفني أن أفتتح دورة المؤتمر لعام 2020 بصفتي أول رئيس. وقبل أن نبدأ عملنا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيد دميري، وزير خارجية بلدي والسفير والممثل الدائم للجزائر في جنيف السابق، الذي غادرنا في 2 كانون الثاني/يناير 2020. وكان للفترة التي قضاها السيد دميري في جنيف أثر عميق على مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما بفضل جهوده في إطار مبادرة السفراء الخمسة لعام 2003، التي مهدت الطريق لاعتماد برنامج العمل في عام 2009.

وقبل أن نخضي قدماً، أود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بزملائنا الجدد الذين اضطلعوا بأدوارهم كممثلين لحكوماتهم منذ نهاية دورة عام 2019: السيدة نورتون، السفيرة فوق العادة والمفوضة والممثلة الدائمة لكندا لدى مكتب الأمم المتحدة؛ والسيد تريسلر زامورانو، السفير فوق العادة والمفوض والممثل الدائم لشيلي؛ والسيد أوغاساوارا، السفير فوق العادة والمفوض والممثل الدائم لليابان؛ والسيد محمد، السفير والممثل الدائم لماليزيا؛ والسيد سانثيس دي ليرين غارثيا - أوبييس، السفير والممثل الدائم لإسبانيا؛ والسيد باومان، السفير والممثل الدائم لسويسرا. وباسم حكومة بلدي ونيابة عن المؤتمر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكم جميعاً تعاوننا الكامل معكم ودعمنا الثابت لكم في مهامكم.

زملائي الموقرين، أود أن أقترح البرنامج التالي لجلستنا هذا الصباح. أولاً، اعتماد مشروع جدول أعمال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2020. وثانياً، النظر في طلبات الدول غير الأعضاء الراغبة في المشاركة في أعمال دورة المؤتمر لعام 2020؛ وثالثاً، بياني كرئيس للمؤتمر، يليه البيان المشترك للرؤساء الستة لدورة عام 2020. وسيعقب ذلك رسالة من السيد بوقادوم، وزير خارجية الجزائر، يتلوها السفير السوالم، المدير العام للعلاقات المتعددة الأطراف في وزارة الخارجية، وبيانات الوفود الراغبة في أخذ الكلمة.

وأدعوكم الآن إلى النظر في مشروع جدول أعمال دورة المؤتمر لعام 2020. ويرد هذا المشروع في الوثيقة CD/WP.624 المعروضة عليكم. وأقترح، عملاً بالممارسة المتبعة في السنوات الماضية، الجمع بين جدول الأعمال وبيان رئاسي، نصه كالتالي: "فيما يتصل بجدول الأعمال، أود أن أصرح، بصفتي رئيس المؤتمر، بأن من المفهوم لديّ أنه إذا توافقت الآراء في المؤتمر على معالجة أية مسائل، فيمكن معالجتها في إطار جدول الأعمال هذا. وسيأخذ المؤتمر أيضاً في اعتباره المادتين 27 و30 من نظامه الداخلي".

هل يود أي وفد أخذ الكلمة في هذه المرحلة فيما يتعلق بجدول الأعمال المعروض عليكم؟ لا يرغب أي وفد في أخذ الكلمة. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر مستعد لإقرار جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة CD/WP.603 مشفوعاً بالبيان الذي قرأته لتوي؟

وقد تقرر ذلك.

سُتصدر أمانة المؤتمر جدول الأعمال بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

أنتقل الآن إلى قائمة طلبات الدول غير الأعضاء في هذا المؤتمر الراغبة في المشاركة في أعمالنا في دورة عام 2020. ترد الطلبات التي تلقتها أمانة المؤتمر حتى الساعة 15/00 من يوم الجمعة، 17 كانون الثاني/يناير 2020، في الوثيقة CD/WP.625 المعروضة عليكم نسخة منها. وأي طلبات ترد من الدول غير الأعضاء بعد ذلك التاريخ ستعرض للنظر فيها والبت فيها في الجلسة العامة المقبلة. وقد تلقيت إخطاراً من دولة عضو ترفض فيه ترشح إحدى هذه الدول غير الأعضاء. ولذلك، أقترح أن أستعرض قائمة البلدان التي تطلب المشاركة بصفة مراقب بلداً بلداً.

سأنتقل الآن إلى أول بلد في القائمة، وهو ألبانيا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سنبت الآن في الطلب المقدم من أنغولا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سنبت الآن في الطلب المقدم من أذربيجان. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سنبت الآن في الطلب المقدم من البوسنة والهرسك. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

ننتقل الآن إلى طلب كمبوديا المشاركة في عملنا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سنبت الآن في الطلب المقدم من تشاد. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سنبت الآن في الطلب المقدم من كوت ديفوار. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سنبت الآن في الطلب المقدم من كرواتيا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سنبت الآن في الطلب المقدم من قبرص. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟ أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد أغاتشيكوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. في البداية، أود أن أهنيئكم على توليك مهام الرئيس الأول لمؤتمر نزع السلاح في عام 2020. وأؤكد لك دعم تركيا الكامل لك وتعاونها معك في مساعيكم للنهوض بأعمال المؤتمر.

سيدي الرئيس، أود أن أشير إلى أنه رغم أنه كانت لدى تركيا شواغل إزاء هذا الطلب بالذات، فإننا لم نعترض قط على قائمة شاملة ولم نختر منع بلد مدرج في القائمة من المشاركة بصفة مراقب في أنشطة المؤتمر. وإنما سجلنا موقفنا برسالة بعد ذلك. ويعزى هذا الإجراء إلى الأهمية القصوى التي توليها تركيا لعدم إفساد أو تسييس المناخ الإيجابي للمؤتمر. ومع ذلك، شهدنا جميعاً معاً في العام الماضي، في

ذلك الصدد، اتخاذ خطوة لا رجعة فيها. ولذلك، قررت تركيا أيضاً التوقف عن ممارسة ضبط النفس بشأن هذه المسألة بعينها. ومن ثم أود أن أعلن أن تركيا لن تؤيد هذا الطلب بالذات في هذا العام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): في ضوء الاعتراض الذي أبدى، ليس لدينا توافق في الآراء يسمح لقرص بالمشاركة بصفة مراقب في دورة المؤتمر لعام 2020. ولهذا يُرفض الطلب.

سُنت الآن في الطلب المقدم من تشيكيا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

سُنت الآن في الطلب المقدم من الجمهورية الدومينيكية. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

سُنت الآن في الطلب المقدم من إستونيا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

سُنت الآن في الطلب المقدم من جورجيا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

سُنت الآن في الطلب المقدم من اليونان. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

سُنت الآن في الطلب المقدم من غواتيمالا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

سُنت الآن في الطلب المقدم من الكرسي الرسولي. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

سُنت الآن في الطلب المقدم من هندوراس. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

سُنت الآن في الطلب المقدم من الأردن. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

سُنت الآن في الطلب المقدم من الكويت. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من لاتفيا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من لبنان. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من ليتوانيا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من لكسمبرغ. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من مالطة. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من الجبل الأسود. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من مقدونيا الشمالية. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من بنما. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من الفلبين. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من البرتغال. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من قطر. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من جمهورية مولدوفا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من المملكة العربية السعودية. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من صربيا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من سنغافورة. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من سلوفينيا. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من السودان. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من تايلند. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

سُنبت الآن في الطلب المقدم من ترينيداد وتوباغو. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر الموافقة على طلب هذه الدولة المشاركة في مداولاتنا وفقاً لنظامنا الداخلي؟
وقد تقرر ذلك.

أُعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلّم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. اسمح لي أولاً أن أهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لك دعم وفد بلدي الكامل لعملك في سياق اضطلاعك بمهامك.

سيدي الرئيس، اسمح لي أن أقول إنه من المؤسف أن تقرر تركيا منع قبرص من المشاركة في أعمال المؤتمر. في السنوات الماضية، لم يُبد أي اعتراض على مشاركة قبرص في عملنا. ويدعو وفد بلدي تركيا إلى إعادة النظر في اعتراضها.

الرئيس (تكلّم بالفرنسية): شكراً. اسمحوا لي أصحاب السعادة والزملاء الأعزاء بتعليق الجلسة لفترة وجيزة حتى يتسنى لممثلي الدول المراقبة أخذ مقاعدهم في القاعة.
عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن استئناف الجلسة. الزملاء الموقعون، اسمحو لي بالإدلاء ببيان بصفتي رئيس مؤتمر نزع السلاح.

أصحاب السعادة، الزميلات والزملاء، السيدات والسادة

أود، في البداية، أن أعرب عن أطيب تمنياتي لكم جميعاً بمناسبة العام الجديد 2020، آملاً أن تفضي الدورة الحالية للمؤتمر إلى نتائج إيجابية.

إنني إذ أتولى أول رئاسة للدورة الحالية للمؤتمر، فإنني أتطلع للعمل معكم لإرساء جو يسوده روح التعاون البناء والمسؤول من خلال التهذئة وبناء الثقة، ما يهدف إلى تمكين الدول الأعضاء من استغلال مفاتيح النجاح التي تحوزها، بغية استعادة الدور التقليدي لمؤتمرنا هذا باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد متعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، والذي أضحي مطلباً ملحاً للرأي العام على المستويين الوطني والدولي. ينبغي التجاوب معه في هذه الفترة الحاسمة لرفع التحدي الأسمى المتمثل في تخليص الإنسانية جمعاء من شبح مستقبل غير آمن وغير مضمون.

إن بلدي، بتولييه مجدداً رئاسة المؤتمر بعد انقضاء دورة حياة كاملة منذ المصادقة على آخر برنامج عمل له سنة 2009 خلال فترة رئاسة الجزائر، يحدوه نفس العزم والإرادة النابعين من موقفه الثابت حيال مسائل نزع السلاح. وستضم الجزائر جهودها لجهود الدول التي ستتعاقد على رئاسة المؤتمر خلال هذه الدورة، والتي ستشكل فريق عمل موحد للعمل سوياً مع كل الفاعلين لتحقيق لينة جديدة لجعل مؤتمرنا هذا منبراً لتقريب وجهات النظر والبناء على التوافقات القائمة للخروج بنتائج ملموسة تدعم استعادة الدور الفعال له الذي طالما كان محورياً في التفاوض على المعاهدات والاتفاقات الدولية في مجال نزع السلاح. وهو ما يتوقف دون شك على إرادتنا وقدرتنا الجماعية والتوافقية على إيجاد الصيغ المثلى لتحقيق هذه الغاية. وفي إطار مواصلة الجهود الحثيثة التي تم بذلها لاعتماد برنامج عمل يتيح للمؤتمر القيام بالدور المنوط به، سوف نعمل سوياً على مضاعفة الجهود وتجميعها لتغيير الوضع القائم حفاظاً على مصداقية هذا المنبر وحرصاً على تعزيز قدرته للاضطلاع بمسؤولياته وتغليب المصلحة المشتركة مع مراعاة المصالح الوطنية.

في هذا السياق، فإنه ينبغي التركيز على تبني نظرة مشتركة لتحقيق الأمن الشامل، وكذا إرساء جو تسوده الثقة والتفاهم المشترك من خلال الارتكاز على الإرادة السياسية المطلوبة وتبني خطابات تهدئة تتسم بالتوازن وإظهار المرونة اللازمة لإعادة إطلاق أشغال المؤتمر وتفعيل دوره وكسر حالة الانسداد والجمود التي تعتريه. وسيؤثر الإيفاء بهذه العناصر، لا محالة، بشكل إيجابي وبعمق على دوره ومصداقيته وتقريب وجهات النظر.

أود في هذا السانحة أن أجدد لكم عزم وفد بلدي على تسخير كل جهوده وضمها إلى جهود رؤساء المؤتمر خلال الدورة الجارية الذين أجزل لهم الشكر والثناء لقبولهم منهج العمل الجماعي للإسهام في الدفع قدماً بأشغال المؤتمر بطريقة إيجابية تتسم بالشفافية والانفتاح وإشراك كل الفواعل مع تغليب لغة الحوار والتشاور والإصغاء لمختلف الآراء والعمل على تقديم مشروع برنامج عمل إلى عناية الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن، حتى يتسنى للمؤتمر تخصيص ما يكفي من الوقت للأشغال المتعلقة بالمضمون، على أن يتسم إطار إعداداته بالخصائص التالية:

- أولاً، الطابع الجماعي الذي يُستمد من روح التشاور والتعاون بين الرؤساء الستة للدورة الحالية وكل الدول الأعضاء.
- ثانياً، النهج المخفف، والذي يقوم على التمييز بين مرحلة وضع الإطار التصوري لبرنامج العمل التي تنحصر على وضع الخطوط العريضة من جهة، ومرحلة تطبيقه والتي تتضمن مجمل التفاصيل اللازمة.

- ثالثاً، الاستجابة لمعايير موحدة وغير مشخصة والتي تسمح بوضع أرضية توفر عهدة معيارية وتوافقية تأخذ بالحسبان من خلال الإطار التصوري لبرنامج العمل الانشغال الذي يُطرح كل سنة أمام رؤساء المؤتمر بخصوص ما يجب فعله خلال الدورة.
- رابعاً، التمتع بالمرونة من أجل توفير فرصة التحيين والتأقلم مع سير الأشغال وتطور المواقف.
- خامساً، الاستفادة من الفرص التي يتيحها النظام الداخلي للمؤتمر، والممارسات المتعارف عليها في إطار أشغاله، وكذا التجارب الناجحة للقرارات المصادق عليها بتوافق الآراء والاستئناس بمختلف المقترحات والمبادرات الحديثة التي من شأنها المساهمة في تمكين المؤتمر من استعادة صبغته التفاوضية.

وقد قمتُ في خلال الأسابيع القليلة الماضية في إطار التحضير لهذه الدورة بإجراء مشاورات الرئيس السابق للمؤتمر سعادة سفير زمبابوي، السيد تونغوا موشايفانغو، تماشياً وتوصيات المؤتمر في تقريره لسنة 2019. كما أجريت مشاورات حثيثة مع ما يقارب 40 ممثلاً للدول الأعضاء على غرار رؤساء الدورتين السابقتين والحالية، وكذا ممثلي المجموعات الإقليمية ملتصقاً بالمشورة الحكيمة حول كيفية كسر الجمود الذي يعطل المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. استشفيت من خلالها وعياً مشتركاً بحتمية الخروج من حالة الانسداد التي طال أمدها واستغلال بداية دورة الحياة الجديدة من أجل إضفاء الديناميكية اللازمة وإعادة بعث أشغال مؤتمرنا هذا.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتأكيد على مواصلة مسار المشاورات التي ستكون موسّعة وشاملة، وأن أؤكد من هذا المنبر أن مكتب الرئاسة مفتوح لكل وفد يرغب في التواصل وإجراء مشاورات بخصوص أي نقطة تهمّه.

ولا يفوتني في النهاية أن أعبر عن التقدير والعرفان لما تم بذله من مجهودات خلال الدورة السابقة للمؤتمر. كما أتوجه بالشكر للسيدة الأمانة العامة للمؤتمر، والممثلة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة، وكل أعضاء الأمانة لاهتمامهم البالغ ودعمهم الكبير خلال تحضير أشغال هذا المؤتمر وإسهامهم في الجهود الرامية إلى تحقيق نتائج إيجابية.

أشكركم على كرم إصغائكم.

(تكلم بالإنكليزية)

أيها السيدات والسادة، أتكلّم الآن بالنيابة عن الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح في عام 2020 - الأرجنتين وأستراليا وبنغلاديش وبيلاروس والجزائر والنمسا. وبوصفنا رؤساء دورة عام 2020، نود أن نوّكد من جديد دعمنا الثابت للمؤتمر ولدوره الهام في نزع السلاح المتعدد الأطراف وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ولكل بلد من بلداننا مواقف وأولويات مختلفة. وتكمن نقاط قوة مجموعتنا في تنوعنا وتكاملنا. وبوصفنا البلدان التي ستكون مسؤولة عن توجيه أعمال المؤتمر هذا العام، وبما أننا في نهاية دورة شهدت اعتماد برنامج عمل لآخر مرة في عام 2009، فإننا نريد أن نبدأ بملاحظة إيجابية.

والأهم من ذلك أننا ملتزمون بالعمل بانفتاح مع جميع أعضاء المؤتمر ونحن نستعد لرئاستنا هذا العام. ونرحب باهتمام الأعضاء بالكيفية التي نعتزم بها قيادة أعمال المؤتمر والتعاون عبر رئاسات هذا العام. ونريد أن نقدم إسهامنا وأن ندعم أعمال المؤتمر وأن نسمح لجميع الأعضاء بالسير في نفس الاتجاه في مناخ إيجابي. ولا يمكننا أن نعد بأننا سنكسر الجمود الذي طال أمده في المؤتمر، ولكن يمكننا بالفعل أن نتفق، بدعم من أعضاء المؤتمر، على العمل معاً خلال العام لمحاولة إحراز تقدم جوهري في جميع مجالات ولاية المؤتمر. ونحن منفتحون ومستعدون للتشاور مع الدول الأعضاء في المؤتمر وندعو

جميع الوفود إلى الدخول في حوار موضوعي بغية وضع المؤتمر في وضع يسمح له باتخاذ قرار في وقت مبكر بشأن برنامج عمله في عام 2020، وفقاً للنظام الداخلي. وكما هو متوخى في تقرير عام 2019، نتعهد بإبقاء المؤتمر على علم بمشاوراتنا، حسب الاقتضاء.

المؤتمر ملك لنا جميعاً، وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية استخدام هذا المورد القيم بفعالية. ونتطلع إلى مشاركتكم وأفكاركم ودعمكم ونحن نخدمكم في عام 2020.
(تكلم بالفرنسية)

الزملاء الموقرون، سنستمع الآن إلى بيان وزير خارجية الجزائر، السيد صبري بوقادوم، الذي سيلقيه المدير العام للعلاقات المتعددة الأطراف في وزارة الخارجية، السيد لزهار السوالم.

السيد السوالم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. صباح الخير وأتمنى أن يكون عام 2020 عاماً سعيداً للجميع.

السيد الرئيس، السيدات والسادة

يطيب لي في البداية أن أعرب عن السعادة التي تغمرني وأنا أرى بلدي الجزائر تعتلي أول رئاسة لدورة 2020 لهذا المحفل الذي وسم العالم من خلال نجاحه في التفاوض واعتماد صكوك دولية تشكّل معلماً للجهود والتقدم المحرز في قضايا نزع السلاح.

في الوقت الذي تتشرف فيه الجزائر برئاسة مؤتمر نزع السلاح، تعي أيضاً أن هذا الشرف يلقي على عاتقها مسؤولية جسيمة. حيث يعلم كل واحد منا أن أعمالنا تجري في ظل واقع متطور يحمل تطلعات كبيرة، ويحوي في نفس الوقت عوائق مختلفة تعرقل، من حين لآخر، هنا وهناك، بروز رؤى موحدة تجاه قضايا شاملة.

لهذا، فإن الأهمية الأساسية بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح تقتضي أن يستجيب للإشارات المتعددة والملحة التي يتلقاها لكي يعالج مسائل نزع السلاح. ومن المهم بالنسبة له أيضاً أن يوجه إشارات الرد الإيجابية التي يتوقعها منه المجتمع الدولي، وبصورة أعم الرأي العام العالمي.

إن السياق الحساس والصعب الذي يميز المؤتمر، وكذا آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف برمتها، يحلي علينا جميعاً أن نكون في مستوى المسؤولية التي أوكلت إلينا لتمكين المؤتمر من أداء الوظيفة المنوطة به.

وفي هذا المقام، يجب أن نشير أننا لا نبدأ من العدم، أو أنه يتوجب ابتكار مفاهيم جديدة. لقد آلينا كشعوب للأمم المتحدة من خلال ميثاق الأمم المتحدة أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، واعتزاماً منا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نضم قواناكي نحافظ على السلم والأمن الدولي، مسترشدين بجملة مبادئ من أهداف من ضمنها التعايش المشترك واحترام سيادة الدول والامتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها.

السيد الرئيس،

كان للجزائر دوماً موعداً مع محطات محورية في تاريخ نزع السلاح وخاصة المتعلقة بنزع السلاح النووي، وقد كانت أول دولة تفتح سنة 1979 أشغال لجنة نزع السلاح التي تحولت في سنة 1984 إلى مؤتمر السلاح. كما أنها ترأست مؤتمري استعراض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لسنة 2000 الذي تمخضت عنه الخطوات الـ 13 العملية لنزع السلاح النووي، ولسنة 2015، وتحت رئاسة الجزائر للجنة الأولى للأمم المتحدة تم التأسيس لمؤتمر الأمم المتحدة لسنة 2017 الذي أفضى إلى اعتماد المعاهدة بشأن حظر الأسلحة النووية. كما أنها تشارك خلال هاته السنة في رئاسة المؤتمر التاسع المعني بتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ لسنة 2015.

إن إسهامات بلدي هذه أسس لها فئاعتها الراسخة أن مسألة نزع السلاح النووي تبقى تشكل الأولوية الأساسية بالنسبة لها على غرار الأغلبية المطلقة لأعضاء المؤتمر وللمجتمع الدولي ككل. فترتيب الأولويات يضع نزع السلاح النووي في مركز اهتمامات مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا السياق، إن مؤتمر استعراض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لسنة 2020 سيعقد بعد أشهر قليلة، ونأمل أن يفضي هذا المؤتمر إلى نتائج ملموسة تجسّد تطلعات المجتمع الدولي.

كما أن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصناعة الأسلحة النووية، أو متفجرات نووية أخرى، يأخذ مدلوله التام بالتكفل بطريقة ملائمة بمسألة مخزونات المواد الانشطارية. وبالمثل، بغية تعزيز الهيكل العالمي لعدم انتشار ونزع السلاح النوويين، يكتسي الانضمام العالمي لمعاهدة الحظر الشامل أهمية بالغة بغية الإسراع بدخولها حيز النفاذ.

إن بلدي يعتقد أن تحقيق تقدم ملموس فيما يخص ضمانات الأمن السلبية من خلال إبرام صك دولي ملزم قانوناً يشكل ضرورة حتمية من أجل حماية الدول غير الحائزة على السلاح النووي من استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة ضدها.

أما فيما يخص الفضاء الخارجي، والذي يشكل تحدياً خاصاً للأمن الدولي. فإنه من مصلحتنا جميعاً ضمان الشروط الضرورية للاستعمال السلمي والأمن لهذا الفضاء. وفي الوقت الذي نؤكد فيه على أهمية معاهدة 1967 حول الفضاء الخارجي، نعتقد أنه من المهم وضع معايير تمنع وضع أسلحة في هذا الفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، السادة والسيدات،

إن الدورة الجارية للمؤتمر بدأت وملؤها عزم رؤساء المؤتمر الستة على العمل سوياً من أجل الماضي قدماً بأعمال المؤتمر. فمثل هذه الجهود الجماعية تعطي الإشارة الإيجابية القوية والصحيحة أن المؤتمر بإمكانه أن يخلص إلى نتائج ملموسة من شأنها تعزيز الأمن الدولي، ويمثل هذه الإرادة يمكن التغلب على الخلافات فيما بين أعضائه ودفعهم إلى الاستفادة من الدروس المستخلصة من حالات نجاح المؤتمر والتعلم أيضاً من حالات فشله.

على ذكر الدروس السابقة، أود أن أشاطركم بعض الملاحظات:

دأب رؤساء المؤتمر، في السنوات القليلة السابقة، على تقديم مقترحات أولية بخصوص برنامج العمل، ونظراً للنقاش حولها بشأن الولاية التفاوضية في مقابل الولاية غير التفاوضية تم تحويلها إلى أرضيات حاولت كل منها، على طريقتها، بإعطاء المؤتمر دفعة عملية. وللملاحظة إن هذه المقترحات التي اعتمد أغلبها حملت اللمسات الشخصية لمعديها من حيث الصياغة وطريقة التفاوض حول اعتمادها ومضمونها، أليس من الأجدي أن يتم استثمار الجهود التي يبذلها الرؤساء والأعضاء والوقت الذي تأخذه النقاشات والإعداد حول مثل هذه الأرضيات وتقريب وجهات النظر حولها في الماضي قدماً بالمسائل الموضوعية، وفي فهم أوسع لما ينبغي لنا تحقيقه معاً ولو اضطرنا الأمر إلى إطالة حوارنا في إطار برنامج عمل يتيح لنا فرصة تمديد الولايات الواجب الاضطلاع بها على مدى شهور وسنوات؟

إن النقاش بخصوص الولاية التفاوضية في مقابل الولاية غير التفاوضية يستدعي الإشارة أنه من المثير للاهتمام أن تجارب المؤتمر السابقة فيما يتعلق بالهيئات الفرعية التي أنشئت تبين أن بعض الولايات غير التفاوضية قد تحوّلت إلى ولايات تفاوضية كاملة، كلّلت بالنجاح، وبالمقابل بعض الولايات التي اعتمدت تفاوضية من أولها لم تؤت أية نتائج؛

يطلب المؤتمر في تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة من الرئيس الأول وسالفه إجراء مشاورات ملائمة والقيام، إن أمكن، بتقديم توصيات تراعي جميع المقترحات المطروحة والآراء المعرب عنها والمناقشات التي جرت خلال الدورة، ولسنوات عديدة لم تخلص المشاورات، بما فيها التي يجريها رؤساء الدورة مع الوفود، إلى وجود توافق حول برنامج العمل، وهنا يطرح الانشغال كل سنة أمام رؤساء المؤتمر بخصوص ما يجب فعله خلال الدورة، أليس من الأجدي أن يتحول التساؤل من (ماذا يجب فعله) إلى (كيف يجب فعله).

أعتقد أن الإطار العملي الذي اقترح في البيان الافتتاحي للسيد رئيس المؤتمر يمكن أن يساهم في الإجابة على هذه التساؤلات.

أتمنى لكم التوفيق التام في أشغالكم وأؤكد لكم مرة أخرى، استعداد الجزائر التام لبذل كل الجهود لإنجاح أعمال المؤتمر. أشكركم على كرم الإصغاء

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً سعادة السفير. والآن أود الانتقال إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. وقبل أن أفتح الباب للكلمات، أود أن أذكر أنني أعترم، من حيث المبدأ، اليوم وطول فترة رئاستي، أن أمنح جميع حقوق الرد في نهاية الجلسات العامة وأن أسمح للمتكملم بإنهاء بيانه قبل تناول أي نقاط نظامية، حتى يتسنى إجراء حوار بناء ومحترم وفعال.

وأنتقل الآن إلى الوفود التي طلبت الكلمة، وأود أولاً أن أرحب ترحيباً حاراً بسفير كوبا. أشكر، سعادة السفير، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح.

السيد بدروسو كويستا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس وصباح الخير. بوصفنا منسقي مجموعة الـ 21، نود أن نرحب بك وبالرؤساء الذين سيوجهون أعمالنا في عام 2020. تؤكد المجموعة مجدداً الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن عزمها تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للتفاوض في هذين المجالين.

إن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، بموجب الولاية التي صدر بها تكليف من الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، وتود مجموعة الـ 21 أن تشدد على أهمية الحفاظ على المؤتمر بتعزيز طابعه ودوره وولايته. ونود أن نؤكد على الحاجة إلى مضاعفة جهودنا من أجل تعزيز المؤتمر وتنشيطه والحفاظ على مصداقيته عن طريق استئناف أعماله الموضوعية.

وتؤكد المجموعة مرة أخرى ضرورة اضطلاع المؤتمر بالولاية التي أُسندت إليه في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وضرورة أن يعتمد المؤتمر وينفذ برنامج عمل متوازناً وشاملاً على أساس جدول أعماله، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول ومعالجة أمور منها المسائل الأساسية التي تشمل نزع السلاح النووي، وذلك وفقاً للنظام الداخلي بما في ذلك قاعدة توافق الآراء. وتحث المجموعة، سيدي الرئيس، على ألا تدخر جهداً لتحقيق هذه الغاية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً تعاون مجموعة الـ 21 مع رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتمنى للجميع كل النجاح في مساعيهم. وقبل أن أختم كلمتي، أود أن أرحب بالمدير العام للعلاقات المتعددة الأطراف في وزارة خارجية الجزائر، السيد لزهار السوالم، وأن أشيد بروح التعاون بين الرؤساء الستة لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2020. وقد يؤدي ذلك إلى بدء دورة عمل إيجابية جديدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير كوبا على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسفير اليابان.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أولاً أن أهنئك على توليك الرئاسة الأولى لهذه الهيئة الهامة في هذه المرحلة الحاسمة. ومن المناسب حقاً التذكير هنا بأن آخر برنامج عمل اعتمد في ظل الرئاسة الجزائرية في عام 2009، ولن تدخر اليابان جهداً في دفع عمل مؤتمر نزع السلاح بسلاسة من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة تحت قيادتك البارزة.

وإنني ممتن للترحيب الحار الذي لقيته لدى وصولي إلى جنيف. لقد شاركت مراراً، على مدى حياتي الدبلوماسية، في مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. واليوم يسعدني أن أقابل مرة أخرى أصدقائي القدامى الذين ربطتني بهم علاقات عمل إيجابية ومخلصة للغاية في الماضي.

وفي مستهل دورة عام 2020، اسمح لي أن أوضح بإيجاز الموقف الياباني من عمل مؤتمر نزع السلاح.

أولاً، نعرب عن تقديرنا البالغ للمبادرات التي اتخذتها بلدان أعضاء مختلفة، والتي أسهمت في تعميق المناقشات الموضوعية بشأن المسائل المتصلة بالمؤتمر، كالمسألة التي اضطلعت بها الرئاسة الفيتنامية في العام الماضي. وبغية ضمان الاستمرارية والاتساق في عمل هذه الهيئة، سيكون من المفيد جداً صياغة ورقة عمل تعكس مناقشاتنا الموضوعية.

ثانياً، نرى أن من المناسب أن يناقش المؤتمر قضايا جديدة بالإضافة إلى القضايا التقليدية. وفي هذا الصدد، تقدر اليابان المناقشات المتعلقة بالردع النووي فضلاً عن الشفافية. وقد كانت المناقشات التي جرت تحت رئاسة الولايات المتحدة في العام الماضي مفيدة. وفي ضوء التطورات الأخيرة في مجال العلم والتكنولوجيا، ينبغي للمؤتمر أيضاً أن يدرس آثار هذه التطورات على إطار نزع السلاح.

ثالثاً، من الأهمية بمكان أن نتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل. وينبغي أن نتحلى بالمرونة فيما يتعلق بشكل ونطاق هذه الوثيقة، مع مراعاة الاقتراح الهولندي الذي قدم في العام الماضي. ومما يشجعنا كثيراً أن التنسيق الوثيق فيما بين الدول الأعضاء الست التي ستتولى الرئاسة في هذه الدورة مستمر منذ العام الماضي. ومجدوناً أمل صادق في أن يؤدي هذا التنسيق المعزز ونهجك الشامل، الذي عرضته علينا للتو سيدي الرئيس، إلى استئناف دينامية هذا المؤتمر وإلى اتفاق جديد بشأن برنامج عمل.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، اسمح لي أن أؤكد مجدداً أهمية مؤتمر نزع السلاح. لقد تطورت البيئة الأمنية على نحو يخلق فراغاً من حيث القواعد والمعايير الدولية التي تنظم المسائل الأمنية الجديدة. ومن ناحية أخرى، يُحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإن الطريقة التي نعالج بها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار هذا العام ستجذب حتماً الاهتمام الدولي بدور مؤتمر نزع السلاح أيضاً. وينبغي لنا في هذا العام أن نثبت أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف يمكن أن تمضي قدماً من خلال التوصل إلى نتائج ملموسة ووثيقة الصلة تلبي تطلعات العالم وشواغله.

وأخيراً، يسرني شخصياً ومهنيّاً أن أشارك في هذا المؤتمر وأن أتناقش المسؤولية الجماعية كجزء من "الفريق الموحد"، على النحو الذي وصفته، لهذا المحفل الفريد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير اليابان على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسفيرة كندا.

السيدة نورتون (كندا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أثني عليك وعلى خلفائك الخمسة لتوليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح في عام 2020. وأؤكد لك دعم وفد بلدي الكامل لمساعدتك. ونرحب بالمبادرة التي اتخذها الرؤساء في هذا العام للعمل معاً على وضع نهج مشترك لدورة عام 2020. وهو تدبير يبدو بسيطاً، ولكنه خطوة هامة إلى الأمام ينبغي أن تحسن فرص إحراز تقدم في هذا العام بشأن مسائل نزع السلاح الرئيسية. وتأمل كندا أن يتمكن رؤساء عام 2021، ونحن منهم، من الاستفادة من هذه السابقة الإيجابية لتحسين أداء المؤتمر.

لقد أظهرت دورة عام 2019 أن الوفود لا تزال تواجه صعوبة في تحقيق ما يمكن تحقيقه في هذا المحفل. ولم تتمكن المقترحات المتعلقة بوضع برنامج عمل بل حتى المقترحات المتعلقة بإنشاء هيئات فرعية من الحصول على توافق في الآراء بشأنها. وهذا المأزق، بطبيعة الحال، ليس فريداً من نوعه بالنسبة لعام 2019، فالمشكلة مستمرة منذ أكثر من 20 عاماً. وهذا أمر مؤسف، لأن كندا لا تزال تعتقد أن المفاوضات في هذا المؤتمر بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية هي تدبير مناسب ومتطور ويحظى بتأييد واسع من أعضاء المؤتمر ومن العالم.

وبما أنه قد يكون من المستحيل مرة أخرى بدء مفاوضات بشأن أي بند من بنود جدول الأعمال في هذا العام، فإن كندا تؤيد إجراء مناقشة منظمة في المؤتمر بشأن جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال، التي ستبدأ في الأسبوع الثالث على أقصى تقدير وستستغرق معظم دورة عام 2020. ومن شأن هذه المناقشة المنظمة أن تتيح وقتاً في نهاية الدورة للبت فيما إذا كانت بعض البنود المدرجة في جدول الأعمال تستحق النظر فيها بمزيد من التفصيل في عام 2021. ويمكن بعد ذلك أن يجتمع رؤساء دورة عام 2021 لاقتراح سبل لإنجاز هذه المهمة.

وللمساعدة الوفود على التحضير للمناقشات في هذا العام، نقترح اعتماد جدول زمني تحت رئاستك يبين متى سيُنظر في بنود جدول الأعمال وتواريخ كل مناقشة. وإذا تحقق توافق في الآراء على بدء المفاوضات بشأن أي بند من بنود جدول الأعمال، فمن الطبيعي إذاً أن نولي أولوية لهذه المفاوضات على المناقشات العامة. ومن المفترض أن نكتشف خلال الأسابيع المقبلة ما إذا كان هناك توافق في الآراء على بدء المفاوضات.

(تكلم بالإنكليزية)

سيدي الرئيس، في الفترة من نهاية دورة العام الماضي إلى اليوم، تأملت كندا في معضلة عدم قدرة المؤتمر على المضي قدماً في المفاوضات. ولهذا الغرض، واعترافاً بأن وفوداً أخرى قدمت مقترحات مماثلة في الماضي، نتساءل عما إذا كان بإمكان أعضاء المؤتمر الاتفاق على توسيع مفهومنا المشترك لما يمكن أن يشكل "نجاحاً في المؤتمر". أي أنه، بينما ينبغي أن يظل التفاوض بشأن آليات ملزمة قانوناً هو هدفنا، فإننا نعتقد أن المؤتمر يمكن أن يساهم في السلم والأمن الدوليين عن طريق التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تدابير أخرى، مثل معايير أو مدونات قواعد السلوك، المتصلة ببنود محددة من جدول الأعمال.

وبالمثل، نلاحظ أن أعضاء المؤتمر ركزوا في الماضي على التوصل إلى اتفاقات شاملة، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالنظر إلى الطريق المسدود الذي وصل إليه المؤتمر، نتساءل عما إذا كان بوسعنا جميعاً أن نتفق على اتخاذ خطوات أكثر تواضعاً ولكنها فورية بشأن بعض بنود جدول الأعمال، مما يمكن أن يساعد على وضع الأساس لاتفاقات أكثر شمولاً في المستقبل. فعلى سبيل المثال، نحن الآن في مأزق فيما يتعلق بمعاهدة تمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومع ذلك، نعتقد أن هناك مجالاً للشروع في مناقشات بشأن تدابير محددة، مثل التفاوض على وضع حد محتمل لتجارب الأسلحة المضادة للسواتل التي تسبب الحطام الفضائي. وفي حين أن هذا

سيكون إنجازاً محدوداً بدرجة أكبر، فإن هذا الاتفاق سيعود بالفائدة على جميع الدول ويمكن أن ييسر، على المدى الطويل، أوجه تقدم أخرى فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

سيدي الرئيس، تقدم كندا هذه الأفكار للتأمل فيها. ويسرنا أن نتابعها مع الوفود الأخرى المهتمة، أو أن ننظر في مقترحات من وفود أخرى أو من رؤساء دورة هذا العام. ونأمل أن نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير التي ستمنح المؤتمر غرضاً وطاقاً متجددين.

وأخيراً، سيدي الرئيس، تواصل كندا الدعوة إلى زيادة التنوع والإدماج في ميدان نزع السلاح. ومن ذلك زيادة التوازن بين الرجال والنساء على صعيد المشاركة في المؤتمر، من حيث اختيار المتكلمين وأعضاء أفرقة المناقشة. وفي هذا الصدد، سرنا أن نعلم أن مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين قد زودت جميع الرؤساء الستة بنسخة محدثة من الدليل المتعلق بالمنظور الجنساني ونزع السلاح. ومن المهم أن يكون لجميع الأشخاص صوت في المؤتمر، ويجب أن نستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا من أجل المساعدة على المضي قدماً نحو عالم أكثر سلماً وأمناً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفيرة كندا على بياحها وعلى كلماتها الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسفير شيلي.

السيد تريسلر زامورانو (شيلي) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بتهنئتك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لك كل النجاح في المهمة الصعبة التي أُسندت إليك. من المشجع أن تتولى الجزائر الرئاسة الأولى لهذه الدورة، فهي البلد الذي ترأس دورة المؤتمر لعام 2009، وهي المرة الأخيرة التي تم فيها الاتفاق على برنامج عمل. وبما أن هذا هو أول بيان أدلي به بصفتي الممثل الدائم لشيلي لدى المؤتمر، أسمح لي أن أعرض بعض الأفكار بشأن ما يواجهه المؤتمر حالياً من مهام وتحديات.

أولاً، نحن نسلم بولاية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الأول للاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح المتعدد الأطراف، وبأهميته التاريخية التي تتجلى في النتائج الرئيسية لعمله، التي تشمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعروفة أيضاً اختصاراً بمعاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومع ذلك فإننا، بالنظر تحديداً إلى إدراكنا لأهمية هذه الهيئة، لا يمكننا أن نخفي شعورنا بالإحباط من جراء الجمود المستمر في عملنا. لقد أصبح هذا المحفل، في الواقع، محفلاً للكلام، ولم يضطلع بعد بمهمته الرئيسية، وهي التفاوض بشأن الصكوك القانونية الدولية.

إننا لا يمكننا أن ننكر حقيقة أننا لا ننفذ ولايتنا. ولهذا السبب لا نستطيع أن نصل إلى أسلوب التفكير الملتزم. ويجب أن نواصل دعم الجهود الرامية إلى تحسين فعالية عملنا، ولا سيما إجراءات وضع برنامج العمل الذي طال انتظاره. ولكي يكون ذلك ممكناً، يتعين على جميع الأعضاء إبداء السخاء. وهذا يعني أنه يجب على الجميع، دون أن نتخلى عن مصالحنا الوطنية، التنازل بعض الشيء؛ فما المفاوضات سوى إيجاد أرضية مشتركة، لا أحد فيها راض تماماً أو غير راض تماماً. ومن الأهمية بمكان أن نتمكن من القيام بذلك لتحقيق هدف مشترك أسمى: هو السلام والأمن اللذان نحتاج جميعاً إليهما لتحقيق التقدم والرفاه لمواطنينا. وإذا لم نتمكن من التغلب على عقباتنا، لن نتمكن من التصدي على نحو كاف للتحديات الملحة التي تنتظرنا.

ويساورنا قلق شديد بشأن حالة البنود الأساسية لجدول الأعمال. وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي على وجه الخصوص، وبالنظر إلى الجمود الذي يعترى هذا المحفل، تعين علينا أن نشارك في عملية خاصة خارج هذه الهيئة للتفاوض بشأن صك دولي ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية. وهذا يعكس

الاعتقاد الذي تؤمن به الغالبية العظمى من الدول ومن مواطني المجتمع الدولي بأنه لا يمكن أن يتحقق سلام دائم ومستقر بينما تصر بعض البلدان على جعل أمنها في نظام يقوم على التهديد باستخدام أخطر أسلحة الدمار الشامل على الإطلاق.

ورغم ترحيبنا بالمقترحات الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة النووية، فإننا نرى أن نجاح المبادرات رهن باتخاذ خطوات ملموسة نحو الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة. وتؤيد شيلي رؤية البابا فرانسيس بشأن هذه المسألة، ولا تدين استخدام الأسلحة النووية فقط بل تدين حيازتها أيضاً. لقد قال البابا قبل بضعة أشهر في ناغازاكي ما يلي: "إنني من منطلق اقتناعي بأن عالماً خالياً من الأسلحة النووية أمر ممكن وضروري، أطلب إلى القادة السياسيين ألا ينسوا أن هذه الأسلحة لا يمكن أن تحمينا من التهديدات الحالية للأمن الوطني والدولي. إن علينا أن نفكر في الأثر الكارثي لنشرها، لا سيما من وجهة نظر إنسانية وبيئية، وأن نرفض زيادة مناخ الخوف وعدم الثقة والعداء الذي تشهده المذاهب النووية". وتؤيد شيلي هذا الرأي لأنها تشعر بقلق بالغ إزاء الأثر الكارثي لأي استخدام للأسلحة النووية على الإنسانية، ولأنها تعتقد أن الدول الحائزة للقدرة النووية يجب أن تتخلى عن مذهبها القائمة على الردع النووي وأن تتجه نحو الاستراتيجيات الأمنية الأخرى الأكثر استدامة والأقل خطراً على الناس والبيئة.

إننا نواجه هذا العام تحدياً خاصاً: فإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يشكل المؤتمر الاستعراضي فرصة للتفكير في إنجازاته وإخفاقاته وتقييمها. وما لا شك فيه أنه بينما ينبغي لنا أن نعترف بأهمية المؤتمر الاستعراضي بوصفه العمود الفقري الأساسي للنظام القانوني الدولي لعدم الانتشار النووي ولنظام الأمن الدولي، فإننا لم نحز تقدماً كافياً في تنفيذ المادة السادسة المتعلقة بنزع السلاح.

وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك شواغل خطيرة أخرى، مثل إحجام بعض الدول عن الانضمام إلى المعاهدة، والتحديات المستمرة التي تعترض تنظيم المعاهدة. وثمة أمر آخر يشغلنا هو الحاجة الماسة إلى التوصل إلى اتفاق يكفل ألا تهدد الدول الحائزة للأسلحة النووية باستعمال أسلحتها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وترى شيلي أن ضمانات الأمن السلبية هذه خطوة أساسية نحو خفض التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية، بغية إزالتها تماماً.

ويساورنا القلق أيضاً من أن الدول النووية الرئيسية وضعت نظم تشغيل أسلحتها النووية في حالة التأهب القصوى، مما يزيد بقدر كبير من خطر استعمال الأسلحة النووية وحدوث مواجهة نووية لا رجعة فيها تنجم عنها عواقب كارثية على البشرية وعلى كوكبنا. ولذلك فإننا سنواصل، مع وفود البلدان الأخرى ذات التوجه المماثل، الضغط من أجل خفض مستويات التأهب.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب مجدداً عن قلقنا بشأن خطر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهذا هو سبب تأييدنا للتفاوض بشأن معاهدة لحظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ورغم أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي شاركت فيه شيلي أيضاً، لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء، فإننا سنواصل محاولتنا لتيسير المناقشات الدبلوماسية بشأن موضوع ذي أهمية محورية لمستقبل الأمن العالمي. وترى شيلي، كما ذكرنا في مناسبات أخرى، أن جهودنا في هذا المؤتمر لا ينبغي أن تحدث في فراغ، بل أن تُفهم في سياق مسعى دبلوماسي دولي يفضل العمليات المتعددة الأطراف وتعزيز الأطر القانونية الدولية باعتبار أن ذلك هو أفضل نهج للتصدي للتحديات الأمنية الدولية.

وفي هذا الصدد، نحن نقدر ونؤيد الأولويات التي حددها الأمين العام في خطة الأمم المتحدة لنزع السلاح في عام 2018. ونؤيد هذا النهج الشامل الذي ينظر إلى الأمن ونزع السلاح والتنمية المستدامة كمجموعة واحدة، من خلال تعزيز الإجراءات الملموسة الضرورية لتحقيق الالتزامات المتعهد بها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبالنسبة لشيلي، فإن خريطة الطريق هذه أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وأود أن أختتم بياني بتقديم بعض الكلمات عما يمكن أن نسميه تفاقماً عملياً حذراً. من الناحية الواقعية، واجهت آلية نزع السلاح تحديات هائلة في السنوات الأخيرة أدت إلى وقف أو ركود نسبة كبيرة من شبكة الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي يقوم عليها نزع السلاح. وقد قيل، عن حق تماماً، إن هذا مجرد انعكاس لانعدام الأمن الدولي. ومع ذلك، فإن اجتماعنا هنا اليوم، لبدء دورة جديدة، دليل على أنه لا تزال هناك رغبة في عدم ترك الوضع الراهن يتغلب علينا، وأنها لا تزال تؤمن بفعالية الحوار الدولي بوصفه آلية لتسوية المنازعات.

ونحن نعلم أن رؤساء دورة هذا العام، إدراكاً منهم لحجم التحديات، عملوا معاً على بناء الجسور فيما بينهم، لا من حيث التسلسل الزمني فحسب، ولكن على صعيد المجموعات الإقليمية والأهداف المشتركة أيضاً. ونحن نقدر هذا الجهد الخاص ونأمل مخلصين أن يحقق النتيجة المنشودة. وبناءً على ذلك، ندعو جميع أعضاء هذه الهيئة المحورية المعنية بدبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف والأمن الدولي إلى أن يثبتوا أن لدينا الإرادة السياسية للمضي قدماً في عملنا العاجل والمشتك في مجال نزع السلاح. ونأمل أن تتمكن مرة أخرى، في ظل القيادة المتوازنة والمتفانية للجزائر والرئاسة التالية، المضي قدماً إلى الأمام مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير كوبا على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة لممثلة كرواتيا.

السيدة كمباين (كرواتيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يشرفني أن أتحدث باسم الاتحاد الأوروبي. وهذا البيان تؤيده أيضاً البلدان التالية المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي: جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا.

نحنى الجزائر على توليها الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2020، ونتمنى لك وللبلدان الخمسة الأخرى التي ستتولى رئاسة هذه الدورة - وهي الأرجنتين وأستراليا وبنغلاديش وبيلاروس والنمسا - كل النجاح في مساعيكم. لقد أرسيت مثلاً يُحتذى للرئاسات المقبلة بشأن كيفية التعاون من أجل الصالح العام، ومجدونا أمل كبير في أن تؤدي استعداداتك المبكرة والجيدة التنسيق إلى تحقيق المزيد من الاتساق والاستمرارية والقدرة على التنبؤ لعملنا.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، على دعمهم لعمل المؤتمر.

سيدي الرئيس، إن للاتحاد الأوروبي هدفاً محورياً في دورة المؤتمر لهذا العام: هو إعادة تنشيط العمل الموضوعي نحو إجراء مفاوضات حقيقية، وهو ما لم يكن ممكناً في هذا المحفل على مدى فترة طويلة جداً.

إن مؤتمر نزع السلاح لا يزال المحفل المتعدد الأطراف الوحيد في العالم المعني بالتفاوض بشأن نزع السلاح، ويحظى استمراره بالأهمية القصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وينبغي للمؤتمر أن يؤدي وظيفته الأساسية في التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف، كما يمكنه أن يضع صكوكاً وقواعد أخرى، مثل المبادئ التوجيهية ومدونات قواعد السلوك. وثمة حاجة ماسة إلى إرادة

سياسية قوية وثقة متزايدة ومرونة من جميع أعضاء المؤتمر إذا أردنا الخروج من المأزق وإعادة المؤتمر إلى مساره الصحيح.

ونعرب عن تقديرنا لتأكيد وفود عديدة في الأشهر الأخيرة التزامها بإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره الصحيح. ونحن نعول على الوفود في أن تحول أقوالها إلى أفعال وأن تبدي مرونة ونحن جميعاً نبدأ عاماً جديداً في المؤتمر.

ونحن على ثقة من أننا، رغم التحديات المعروفة، يجب أن ننهض بالعمل التقني والموضوعي وأن نوسع مجالات الاتفاق حتى نكون أكثر استعداداً لبدء المفاوضات في موعد مبكر. وكخطوة أولى، ينبغي أن نلقي نظرة جديدة على تنظيم عملنا مع إيلاء الاحترام الواجب للنظام الداخلي. وينبغي ألا يكون مفهوم برنامج العمل المتوازن والشامل عائقاً أمام بدء العمل الموضوعي بشأن البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ولا يمكننا، كما أبرزت هولندا في ورقة العمل التي أعدها في دورة عام 2019، أن نتحمل إجراء مناقشات إجرائية مطولة بشأن تنظيم العمل في بداية كل دورة، بل ينبغي لنا أن نختار نمحاً أكثر واقعية لجدولة أنشطتنا، على غرار الماضي الأبعد.

ورغم استعداد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لبدء العمل الموضوعي بشأن جميع البنود الأساسية، فإننا نكرر التأكيد على أن أولويتنا الطويلة الأمد في المؤتمر هي البدء فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ونؤيد بدء هذه المفاوضات على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. ونشير، فيما يتعلق بهذه المعاهدة، إلى أنه أُحرز بالفعل تقدم كبير بشأن التعاريف الممكنة، والنطاق، والتحقق، والترتيبات القانونية والمؤسسية، وذلك بفضل الجهود التي بذلها فريق الخبراء الحكوميين وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بمعاهدات وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونشجع الرؤساء الستة لدورة هذا العام وجميع أعضاء المؤتمر على إيلاء الاهتمام لهذه المسائل في عام 2020.

وفي غضون ذلك، ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وإقرار وقف اختياري فوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، إن لم تكن قد فعلت ذلك. ونرحب بالإجراء الذي اتخذته الدولتان الأوروبيتان الحائزتان للأسلحة النووية، بإعلانهما وقفاً اختيارياً لإنتاج هذه المواد وتفكيك مرافق إنتاجها أو تحويلها إلى أغراض مدنية، وندعو الآخرين إلى أن يحذوا حذوهما.

وندعو جميع الدول أيضاً، وخاصة الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2، إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون مزيد من التأخر، إن لم تكن فعلت ذلك. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى الوقف الاختياري لعمليات التفجير المدرجة في إطار تجارب الأسلحة النووية أو سواها من التفجيرات النووية، والامتناع عن أي إجراء من شأنه أن يقوض غرض المعاهدة والهدف منها.

سيدي الرئيس، إن الاتحاد الأوروبي يواصل دعمه النشط لتوسيع العضوية في مؤتمر نزع السلاح، الذي يضم حالياً 65 عضواً فقط. ومنذ التوسيع الأخير في عام 2002، ينتظر 27 بلداً، منها 12 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، الانضمام إلى عضوية المؤتمر، ويتزايد عدد الدول المراقبة كل عام، ليصل إلى مستوى جديد مرتفع في عام 2019. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن بالغ أسفه وشديده قلقه لمنع توافق الآراء هذا الصباح بشأن طلب قبرص الحصول على مركز المراقب، التي هي دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وذلك خلافاً للممارسة المعتادة، ونحث بقوة عضو المؤتمر المعني على إعادة النظر في موقفه في هذا الصدد. ونود أن نقترح تعيين منسق خاص لقيادة المشاورات الموضوعية ووضع السيناريوهات الممكنة لكي ينظر أعضاء المؤتمر في مسألة توسيع العضوية الذي طال انتظاره.

ويشكل تعزيز المساواة بين الجنسين أولوية أفقية مهمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ولذلك سنواصل إيلاء الاهتمام للمشاركة النشطة والمتساوية للنساء والرجال في جميع عمليات اتخاذ القرار والإجراءات، بما في ذلك في مختلف محافل نزع السلاح. وينبغي لنا أيضاً إشراك الشباب واستكشاف المزيد من الفرص لإشراكهم في المناقشات مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والصناعة ومؤسسات البحوث في إطار مؤتمر نزع السلاح.

سيدي الرئيس، إن تعزيز تعددية الأطراف الفعالة والحوكمة العالمية القائمة على القواعد هو حجر الزاوية في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. وسواصل الاتحاد الأوروبي بذل قصارى جهده لحماية سلامة النظام الدولي القائم على القواعد، وهو أمر أساسي لأمننا الجماعي.

وفي عام 2020، سيركز الاتحاد الأوروبي خاصة على إنجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020. وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة، علينا الاحتفاء بها وتدعيمها باعتبارها صكاً رئيساً متعدد الأطراف يتوخى ترسيخ السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وتشجيع عالميتها والارتقاء بمستوى تنفيذها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة جميع ركائز المعاهدة الثلاث، وسيواصل تعزيز التنفيذ الشامل والمتوازن والكامل لخطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010. ونشدد على ضرورة تنفيذ جميع الالتزامات والتعهدات بمقتضى المعاهدة، بما في ذلك الحاجة إلى إحراز تقدم ملموس نحو تنفيذ المادة السادسة تنفيذاً تاماً. ونذكر بأن جميع الدول الأطراف التزمت بانتهاج سياسات متوافقة تماماً مع المعاهدة وهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ويسهم الاتحاد الأوروبي إسهاماً فاعلاً في عملية استعراض المعاهدة ويقدم الدعم إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح واللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2020 من أجل تنظيم حلقات دراسية إقليمية ومواضيعية من شأنها أن تساعد على بناء أرضية مشتركة تمهيداً للمؤتمر الاستعراضي. وستعقد حلقة دراسية مواضيعية بشأن نزع السلاح النووي يمولها الاتحاد الأوروبي في جنيف يومي 29 و30 كانون الثاني/يناير 2020.

وإذ نضع في اعتبارنا البيئة الأمنية المتزايدة القسوة والتعقيد، نشدد على ضرورة الحفاظ على العمليتين العامتين لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ومواصلة الارتقاء بهما، وندعو إلى إحراز مزيد من التقدم في جميع جوانب نزع السلاح لتعزيز الأمن العالمي. ونعلق أهمية قصوى على معاهدة ستارت الجديدة، ونرحب بالحوار المبكر والنشط بشأن مستقبلها في السنوات التي تلي عام 2021 وبشأن ترتيبات تحديد الأسلحة الأخرى. ويساورنا بالغ القلق من استمرار التوترات الدولية والإقليمية وتدهور البيئة الأمنية، الأمر الذي قد يؤثر على المنظومة الدولية لنزع السلاح وعدم انتشاره ويثير دوامة خطيرة يشتد فيها سباق التسلح والصراع والعنف. ونعرب عن ترحيبنا وتشجيعنا بشأن المزيد من المبادرات والعمليات الدولية والإقليمية من أجل استعادة الحوار والثقة وتعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة، مثل الحد من المخاطر، بما في ذلك التدابير الاستراتيجية للحد من المخاطر.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً جازماً بتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي بطريقة قائمة على أساس المعاهدات ويمكن التحقق منها. وندعو جميع الأطراف إلى تجنب الخطوات التي يمكن أن تقوض الصكوك الدولية القائمة وإلى امتثال التزاماتها بصدق.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن امتنانه للأمين العام للأمم المتحدة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على انخراطهما المستمر في قضايا نزع السلاح وعدم انتشاره واهتمامهما بمؤتمر نزع السلاح. وفي هذه السنة التي هي الذكرى الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة، سيدي الرئيس،

أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر داعم لخطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح، إذ يؤيد 10 إجراءات، وهي:

- الإجراء 4: إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ
- الإجراء 7: إبرام معاهدة بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية
- الإجراء 8: تطوير التحقق من نزع السلاح النووي
- الإجراء 9: استعادة احترام القاعدة العالمية المتعلقة بمكافحة الأسلحة الكيميائية
- الإجراء 10: الاستعداد للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية
- الإجراء 22: تأمين المخزونات المفرطة والسيئة الصيانة
- الإجراء 34: توفير الاستقرار المالي لآليات دعم المعاهدات
- الإجراء 35: زيادة الانخراط مع المنظمات الإقليمية
- الإجراءات 36 و37: ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في عمليات صنع القرارات

وإضافة إلى ذلك، يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم تمويل كبير لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن عملية بناء الثقة المؤدية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ونظم إيصالها في الشرق الأوسط.

ففيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، سيدي الرئيس، دعا الاتحاد الأوروبي إلى التعجيل بتخفيف حدة التصعيد وإلى أقصى درجات ضبط النفس للحفاظ على الاستقرار الإقليمي والأمن العالمي. ونشدد على دعمنا المستمر للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي عنصر رئيس في المنظومة العالمية لعدم انتشار الأسلحة النووية، التي أقرها مجلس الأمن بالإجماع من خلال القرار 2231(2015). ونأسف لانسحاب الولايات المتحدة من الخطة. ويساورنا بالغ القلق إزاء إعلانات إيران الأخيرة، ولا سيما تلك التي أدلت بها في 5 كانون الثاني/يناير 2020، والخطوات السابقة التي حطّتها في طريق تخفيض التزاماتها النووية والتي قد تكون لها عواقب وخيمة، وندعو إيران إلى العودة إلى امتثال الخطة من دون تأخير.

وسواصل الاتحاد الأوروبي حزمه في التصدي لجميع أزمات الانتشار. ذلك أن عمليات إطلاق القذائف التسيارية المتكررة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، متهكةً بذلك عدة قرارات لمجلس الأمن، لا تزال تقوض العمل الدولي لبناء الثقة وإرساء سلام وأمن دائمين في شبه الجزيرة الكورية، الخالية من الأسلحة النووية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى مفاوضات مجدية، والتمسك في الوقت نفسه بوقف اختياري للتجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية، والامتناع عن المزيد من الاستفزازات، واتخاذ خطوات ملموسة وذات مصداقية نحو بناء الثقة والتخلي عن جميع برامجها المتعلقة بالأسلحة النووية والقذائف التسيارية بصورة كاملة وقابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها، على النحو الذي يطلبه مجلس الأمن. وإلى أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراءات ملموسة، سنواصل الإنفاذ الصارم للعقوبات القائمة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من دون تأخير والعودة إلى امتثال التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمائنات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة كرواتيا على بيانها وعلى كلماتها الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الآن الكلمة لسفير هولندا.

السيد غابرييلسي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أسمح لي سيدي الرئيس بأن أبدأ بتهنئتك بالرئاسة وأن أؤكد لك دعم وفد بلدي التام. ويشجع وفد بلدي انخراطك الفاعل في الفترة السابقة لدورة هذا العام، وكذلك الإرادة القوية لدى الرؤساء الستة لدورة عام 2020 للتعاون فيما بينهم وضمن الاستمرارية طوال العام.

واسمح لي أيضاً بأن أرحب بالمدير العام لوزارة الخارجية الجزائرية في مؤتمر نزع السلاح وبالخطاب الذي ألقاه بالنيابة عن وزير الخارجية. واسمح لي، كذلك، بأن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بزملائي الجدد وأهنئهم باستلامهم مهامهم بوصفهم ممثلين دائمين لدى مؤتمر نزع السلاح. ويتطلع وفد هولندا إلى العمل معكم جميعاً في هذا المنتدى الهام.

وإضافة إلى البيان الذي ألقته كرواتيا قبيل قليل نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود إبداء الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

سيدي الرئيس، إن دورة هذا العام تعقد في سنة هامة لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة القادم معلم هام، لكن عام 2020 هو أيضاً عام هام بالنسبة لمواضيع نزع السلاح الأخرى - مثل الذخائر العنقودية، وأمن الفضاء الإلكتروني، وإكمال عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الأوضاع الجيوسياسية العالمية متوترة، وتعرض تعددية الأطراف الفعلية لضغوط. ففي الأشهر القليلة الماضية، شهدنا تجارب صاروخية متكررة أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي تجارب تنتهك قرارات مجلس الأمن وتطرح تهديداً خطيراً للأمن الدولي. وهولندا مقتنعة بأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار الإقليمي والسلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية إلا بالوسائل السلمية.

وإضافة إلى ذلك، فإن التوترات المتزايدة والخطوات التصعيدية في الشرق الأوسط، لا سيما بخصوص الاتفاق النووي مع إيران، تستوجب اتخاذ إجراءات. وتؤيد هولندا ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة في تحريك آلية تسوية المنازعات في خطة العمل الشاملة المشتركة من أجل الخروج من المأزق من خلال الحوار الدبلوماسي البناء. وتحث هولندا إيران على العودة إلى امتثال أحكام الاتفاق النووي بالكامل.

وكما لاحظ وزير خارجية هولندا ستيف بلوك في برلين في آذار/مارس الماضي، لتحقيق الاستقرار الاستراتيجي في عالم متعدد الأقطاب، يجب أن نكفل الإبقاء على الصكوك القائمة ونحن نواصل العمل على وضع صكوك جديدة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومن الواضح لهولندا أن مؤتمر نزع السلاح يمكن بل يجب أن يؤدي دوره بالمضي قدماً في اتخاذ تدابير جديدة لنزع السلاح، تمثيلاً مع ولايته.

ويمكن لتدابير نزع السلاح هذه أن تتخذ شكل قواعد أو مبادئ أو مبادئ توجيهية أو قواعد سلوك أو صكوك ملزمة قانوناً. وبالنسبة لهولندا، لا يزال التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وإبرامها أولوية رئيسة.

إن نزع السلاح، بما في ذلك التفاوض بشأن تدابير جديدة لنزع السلاح، يشبه سباق الماراثون. فرغم الرياح العكسية التي نواجهها، يهمنّا أن نستمر في الركض، ماضين في الاتجاه الصحيح،

حريصين على عدم وقوع أي حوادث طول الطريق. وهذا يستلزم نهجاً عملياً يركز على جوهر جدول أعمالنا. وقد أثمر هذا النهج في عام 2018، فقد أجرينا مناقشات موضوعية بناءة في الهيئات الفرعية أدت إلى اعتماد تقارير موضوعية بتوافق الآراء.

ولمواصلة السير في الاتجاه الصحيح، نحتاج إلى الاستمرار في عملنا بشأن جوهر جدول أعمالنا. ونحن مرنون بشأن الشكل، لكنني سأغتنم هذه الفرصة لأشارككم بعض الأفكار عن برنامج العمل.

سيدي الرئيس، تواصل هولندا الدعوة إلى اتباع نهج عملي إزاء برنامج العمل لا يكون فيه برنامج العمل إلا أداة تخطيط للجلسات العامة للدورة المقبلة، ومن ثم فك ارتباطه بإنشاء هيئات فرعية وولاية كل منها، بما في ذلك الولايات من أجل إجراء مفاوضات. ويمكن إنشاء هيئات فرعية من خلال قرارات منفصلة فور التوصل إلى اتفاق عام بشأن ولاية كل منها. وكانت ورقة عملنا المعنونة "العودة إلى الأساس - برنامج العمل" والواردة في الوثيقة CD/2165 سلطت الضوء على كون هذا النهج كان ناجحاً في السنوات الخمس عشرة الأولى من حياة هذه الهيئة وحقق عدداً من المنافع.

أولاً، ستركز جلسات المؤتمر العامة على مضمون جدول أعمال المؤتمر، الأمر الذي يسهم في التوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدماً في المؤتمر بخصوص عدد من بنود جدول الأعمال، بما في ذلك من خلال الهيئات الفرعية. ثانياً، من خلال تقديم جدول زمني واضح، سيتيح برنامج العمل لجميع الوفود الوقت الكافي لاستعداداتها - بما في ذلك تقديم أوراق عمل أو مقترحات أخرى - ويسمح بمشاركة خبراء من العواصم، وهو ما يزيد المناقشات عمقاً. ثالثاً، بفصل برنامج العمل عن إنشاء هيئات فرعية وولاياتها يمكن أن تستمر المناقشات بشأن جوهر جدول الأعمال من دون تحقيق توافق في الآراء بشأن تلك الولايات المحددة.

وأود أن أشدد هنا على أن هذا النهج يتماشى تماماً مع النظام الداخلي القائم والممارسة السابقة للمؤتمر. ومن شأن انتهاج هذا النهج أن يمكننا من العودة إلى العمل الموضوعي بطريقة عملية بغية ضمان وفاء المؤتمر بولايته بوصفه منتدى للتفاوض المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير هولندا على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى بلدي. وقبل أن أعطي الكلمة لممثلة أستراليا، أود أن أعرب، نيابة عن بلدي، عن تضامن الشعب والحكومة الجزائريين مع أستراليا لما أصاب البلد مؤخراً من حرائق الغابات. تفضلي.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، زميلاتي الفضليات وزملائي الأفاضل، يسر أستراليا أن ترى الجزائر تتولى الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح في عام 2020 - في إطار فريق رئاسي متماسك وتعاوني خلال عام 2020.

ولكن قبل أن أقول بضع كلمات عن هذا الموضوع، أود أن أشكر الزميلات والزعماء على الرسائل الصادقة التي تلقيناها خلال العطلة واليوم بشأن حرائق الغابات في أستراليا. ونحن ممتنون جداً لتدفق الدعم على أستراليا والشعب الأسترالي.

سيدي الرئيس، يرحب وفد بلدي بالبيان الذي ألقينته باسم الرؤساء الستة لهذا العام. فهو يرسل إشارة واضحة من جميع أفراد فريقنا حول توقعاتنا بوصفنا ميسرين لعمل هذه الهيئة الهامة. وهو واضح من حيث الطريقة التي نعتزم بها الاضطلاع بعملنا - بشفافية وشمولية واحترام.

ونعتزم الإصغاء كثيراً، ونريد من جميع أعضاء المؤتمر أن يشعروا بالارتياح عند الاتصال بنا بشأن أي مسألة. وسنحاول أن نفهم جميع وجهات النظر. سيدي الرئيس، أولويتنا هي الاتفاق على إطار لعملنا في أقرب وقت ممكن في دورة عام 2020. ومن الواضح أن هناك رغبة في أن يقوم المؤتمر بعمل موضوعي هذا العام، وسنعمل بصورة خلاقة لتيسير ذلك.

وسيكون مفيداً لنا غاية الإفادة أن تتفضل الوفود إلى طاولة المفاوضات وهي مؤمنة بإمكانية تحقيق نتائج. وشجعتني كثيراً الاستماع إلى زميلنا الشيلي الجديد وهو يتحدث عن سخاء جميع الأعضاء. لذلك، يرجى أن تكون أذهانكم متفتحة وأن تبحثوا عما يمكنكم فعله، وإن كان متواضعاً، وأن تقاوموا البحث عن أسباب عدم إمكانه. وقد أشار زميلنا الياباني الجديد إلى مفهوم المسؤولية التضامنية لعمل المؤتمر. وبطبيعة الحال، ندرك أن هناك قضايا أمنية خطيرة مطروحة. فالبيئة الأمنية الدولية ليست في وضع أفضل مما كانت عليه في عام 2019.

ولكن هذا هو السبب الذي يجعل من المهم للغاية أن نستخدم الأدوات المتعددة الأطراف التي لدينا بفعالية لبناء الثقة، وإيجاد مجالات الاتفاق، والنظر بطريقة نقدية في كيفية ممارسة عملنا، والدخول في حوار بشأن كيفية تحسين البيئة الأمنية الدولية واستخدام المؤتمر لتحقيق غرضه المراد المتمثل في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وقضايا الأمن الدولي الأخرى ذات الصلة.

سيدي الرئيس، ترحب أستراليا بالمجموعة المستكملة من الموارد المتعلقة بالتنوع الاجتماعي ونزع السلاح التي وزعت علينا في الأسبوع الماضي. ففي عام 2020، نحتفل بمرور 20 عاماً على اتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويمكننا أن نفعل المزيد لإدماج المنظورات الجنسانية في أعمال المؤتمر وتعزيز ثقافة مؤسسية أكثر شمولاً. وأشجع الوفود على النظر في بعض الأفكار الواردة في الجزء الثالث من مجموعة الموارد. وثمة مجال لتحسين قاعدة الأدلة المتعلقة بالمشاركة في المؤتمر من خلال جمع بيانات لا تتعلق بتشكيلة الوفود فحسب بل بالأشخاص الذين يتحدثون في المؤتمر أيضاً.

ويمكننا أيضاً أن نفعل المزيد لتوجيه الزميلات والزملاء الشباب - من جميع الأنواع الاجتماعية - وتوفير فرص التحديث والتفاوض. وسنستفيد من وجهات نظر جديدة حول كيفية عملنا، وستحفز هذه الفرصة زميلاتنا وزملاءنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة أستراليا على بيانها وعلى كلماتها الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد بيتاليف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، سيداتي سادتي، يسر وفد بيلاروس أن يهنئ سعادة سفير الجزائر الموقر على انتخابه رئيساً، ويؤكد له دعمه الكامل.

وبوصفنا أحد البلدان الستة المعنية، نؤيد البيان الذي أدلى به باسم جميع الرئاسة في عام 2020. ونشاطات النهج المحددة في البيان المشترك. ونعترم بذل قصارى جهدنا لتهيئة جو من الحوار البناء بهدف استعادة استمرارية الآلية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح، التي يمثلها هذا المؤتمر، وتنشيط عملها.

زملائي الموقرين، إنه لمن المؤسف أن نلاحظ أننا ما زلنا نشهد تدهور نظام الأمن الدولي ومكوناته الرئيسة. وتشعر بيلاروس بالقلق إزاء التفكيك الفعلي لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، الأمر الذي يزيد إلى حد بعيد من المخاطر والتهديدات المرتبطة بعودة ظهور فئة كاملة من نظم الإيصال التي كان يحظرها القانون الدولي فيما مضى. وتشعر بالقلق أيضاً إزاء الإشارات السلبية المحيطة بمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ومعاهدة السماوات المفتوحة. ومن دواعي القلق أيضاً نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020. ومن الاتجاهات الخطيرة الأخرى انخراط الدول في عسكرة الفضاء. ويجري إنشاء نظم جديدة للأسلحة ولايصالها، ويجب تقييم أثر التقدم العلمي والتكنولوجي على صنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل في المستقبل.

وتبرز جميع هذه الاتجاهات الحاجة إلى بدء مفاوضات شاملة وجامعة لحل الخلافات بشأن عدد كبير من قضايا الأمن الدولي.

وتأثرت بيلاروس أيضاً بالمشكلة التي أثارها من قبل، وهي تضعف نظام حظر فئات معينة من الأسلحة ووسائل إيصالها التي تقوض الأمن في أوروبا والعالم. ويود وفد بلدي في هذا الصدد أن يلفت الانتباه إلى المبادرة الرامية إلى صياغة واعتماد إعلان بشأن عدم نشر القذائف المتوسطة والقصيرة المدى في أوروبا. ومن شأن إعداد هذه الوثيقة أن يساعد على ملء الفراغ القانوني الذي حدث بعد اختيار معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى واستعادة الثقة وتعزيز الأمن في أوروبا والعالم بأسره. ويمكن أن تكون هذه المساعي إحدى الخطوات الأولى نحو فرض حظر عالمي على هذه الأنواع من القذائف. ونحن على استعداد لعرض مبادرتنا بمزيد من التفصيل أثناء دورة المؤتمر، وندعو أعضاء المجتمع الدولي المسؤولين إلى دعمها.

ويتعاطف تأثير تطور العلم والتكنولوجيا على منظومة عدم انتشار الأسلحة وتحديدها مع مرور كل عام. ويتنامى خطر الحصول على أسلحة دمار شامل جديدة. ومن ثم فإن القرارات التي رعتها بيلاروس في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حظر استحداث وإنتاج أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة لها وجاهتها كما كانت دائماً. ونعتمد عرض مشروع القرار ذي الصلة على اللجنة الأولى خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، ونعتمد على التأييد الواسع لمشروعنا.

ونود أن نبلغ المؤتمر بأن بيلاروس ستترأس في عام 2020 المؤتمر الرابع عشر للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس بشأن متفجرات الحرب التابع للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وتتمثل إحدى مسؤوليات الرئيس في إضفاء الطابع العالمي على هذا الصك الدولي. ونعتمد هذه الفرصة لندعو جميع الدول الأعضاء التي ليست أطرافاً في البروتوكول الخامس إلى النظر في الانضمام إلى هذا الصك الهام، الذي يكفل حماية المدنيين وأمن الأجيال المقبلة والتنمية المستدامة.

وتكتسي الجهود المبذولة لاستئناف العمل الموضوعي للمؤتمر أهمية خاصة في مواجهة أزمة الأمن الدولي. وأمام المؤتمر مبادرات يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في تخفيف حدة التوترات، وإبطاء وتيرة سباق التسلح، ومنع انتشار المواد والتكنولوجيا الحساسة ووصولها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول.

ونأسف لعدم تمكن المؤتمر في العام الماضي من أن يخطو خطوة إلى الأمام. ولم نتمكن من اعتماد برنامج عمل وإنشاء هيئات فرعية. غير أنها واضحة الحاجة إلى وقف تدهور المؤتمر والعودة إلى العمل الموضوعي. لذا، يود وفد بيلاروس أن يعرب عن أمله أن يدخل أعضاء المؤتمر في حوار بناء خلال دورة عام 2020.

ونحن مقتنعون أيضاً بأن المضي قدماً سيكون أسهل من خلال إطار إجرائي بسيط وعملي. فولاية التفاوض لا تأتي إلى الوجود من تلقاء نفسها. إنها ثمرة عمل شاق بشأن الغرض من نظام قانوني دولي للتنظيم في المستقبل وبشأن نطاقه ومقتضياته الأساسية الأخرى.

ونشارك في هذا الصدد العديد من الدول رغبتها في جعل برنامج العمل تقنياً قدر الإمكان، الأمر الذي سيسمح باعتماده في بداية الدورة العادية؛ وسيساعد ذلك أيضاً الأعضاء على الاستفادة أكثر من الخبرة المكتسبة من تنظيم أعمال المؤتمر في الثمانينات والتسعينات.

واسمح لي في الختام، سيدي الرئيس، بأن أؤكد لسعادتك أن وفد بيلاروس على استعداد للمشاركة البناء مع كل من الرؤساء والأعضاء طوال الدورة لضمان أن يكون عمل المؤتمر في عام 2020 عملاً موضوعياً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بيلاروس على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لسفير الأرجنتين.

السيد فورادوري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها وفد بلدي، اسمح لي بأن أهنئك بالرئاسة وبتوجيه أعمالنا والشروع في هذه العملية الجديدة في مؤتمر نزع السلاح. ونحن مقتنعون بأن روح التعاون التي تتحلى بها ستجعل من رئاستك رئاسة ممتازة نأمل أن ترسي الأسس لاستئناف حوار موضوعي ومستمر. ويمكنك أن تعوّل على كامل الدعم من بلدي في هذا الصدد.

وقبل أن أواصل، أود أيضاً أن أعرب لحكومة أستراليا ولضحايا حرائق الغابات والدمار الذي أحدثته عن دعم بلدي لهم وتضامنه معهم.

سيدي الرئيس، كانت آخر مرة تشاركنا فيها رئاسة هذا المحفل في عام 2009، عندما كان مؤتمر نزع السلاح يعاني من جمود طويل الأمد. ومع ذلك، فإن الجهود المنسقة لتلك الرئاسة والروح البناءة لأعضاء مؤتمر نزع السلاح مكّنت من تحقيق أهداف ملموسة. واعتمد برنامج عمل، لكن رغم أن هذه خطوة رئيسية، لم نتمكن من المضي قدماً في تنفيذه.

لقد مر أكثر من عقد من الزمن منذئذ، ويبدو أننا عدنا إلى المربع الأول. إننا في طريق مسدود. ومع ذلك، نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يعود إلى العمل. ويجدر تذكّر أن فييت نام كانت أول بلد يتولى رئاسة دورة عام 2009، عندما تمكن مؤتمر نزع السلاح من أن يخطو خطواته الأولى نحو اعتماد برنامج عمل بعد 10 سنوات من الشلل. ولقد كانت رئاسة فييت نام في العام الماضي هي التي يسرت إجراء مناقشة بشأن المبادئ التي مكنت، إلى جانب الوثيقة التي قدمتها هولندا، من إجراء حوار غني للغاية في مؤتمر نزع السلاح.

ولا نعتقد أن أوجه التشابه بين الوضع الآن وما كان عليه في عام 2009 مجرد مصادفة. فنحن نرى التشابه يتعلق بفكرة مفادها أن مؤتمر نزع السلاح يمر، في كثير من الأحيان (أي كل 10 سنوات)، بعملية تفكير ونضج. ويمكن تفسير ذلك بأنه حاجة إلى التنشيط من خلال اعتماد نهج جديد يسمح لنا بالتحسن. وباختصار، نريد أن يخضع مؤتمر نزع السلاح هذا لعملية تعقيم سياسي جديدة لصالح الجميع.

وتحمّلنا المناقشة التي بدأت خلال رئاسة فييت نام في العام الماضي على الاعتقاد باحتمال وجود اهتمام جماعي بالسير في اتجاه جديد ومحاولة الاستفادة من العمل الموضوعي والتقني المنجز حتى الآن. لذا يجب أن نحافظ على روح التعاون لجعل هذا الهدف المشترك حقيقة واقعة. ونؤيد بيان أستراليا في هذا الصدد. والبلدان الستة التي ستتولى الرئاسة هذا العام تنتهج نهجاً تعاونياً في مساعيها. وعلى هذا، نعتقد أنه يمكننا أن نخطو تلك الخطوة الأولى مرة أخرى وأن نواجه التحدي الجديد المتمثل في البناء على عمل مؤتمر نزع السلاح وتهيئة الظروف المواتية للمستقبل.

أثارت سفيرة كندا قضية النوع الاجتماعي. ونحن نؤيد بقوة بيانها ونود أن ندعمكم تتأملون فيما يلي: حتى الآن، الغالبية العظمى من الذين صنعوا الأسلحة النووية ونشروها وأطلقوها رجال. وقد حان الوقت الآن للسماح للنساء بتقديم جرعة الإنسانية التي يحتاجها العالم بشدة ويدعو إليها في هذه اللحظة الفارقة.

وفي الختام، من دون عفوية أو سذاجة، لكن بواقعية ونفعية؛ ومن دون غرور أو غطرسة، لكن بتواضع وورع، ندعوكم جميعاً إلى تغيير النموذج، تغيير المعجم السياسي العنيف لهذا المؤتمر، وتبديل الأنفة القاسية المتغترسة بوجوه أكثر إنسانية. وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن هذه

الاجتماعات لا يمكن أن تستمر ونحن نتجاهل دعوة العالم إلى ضمان السلام في هذه الغرفة الصغيرة التي تبلغ مساحتها 700 متر مربع والتي يبدو أنها محاطة بالحقائق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير الأرجنتين على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لسفير ألمانيا.

السيد بيروث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. اسمح لي في البداية بأن أهنئك بتولييك مهام الرئيس وأن أؤكد لك دعم وفد بلدي الكامل والبناء والصادق عملك الشاق. وأود أيضاً أن أرحب بجميع الزملاء الجدد الذين وصلوا إلى جنيف وتولوا مهامهم في هذه القاعة الموقرة منذ نهاية دورة عام 2019.

لقد سبق للاتحاد الأوروبي أن قال الكثير، ونؤيد بيانه تأييداً تاماً. واسمح لي أيضاً بأن أكرر بعض ما ذكره من مسائل وأن أضيف بعض الرسائل القصيرة التي لها أهمية خاصة بالنسبة إلينا.

فكما حدث في السنوات السابقة، ندخل دورة مؤتمر نزع السلاح هذا العام ومشاعراً شتى تتنازعنا. وهناك أمل، بل يجب أن يكون هناك أمل، أن يعود المؤتمر إلى مهمته التي كُلف بها أصلاً - وهي التفاوض بشأن صكوك نزع السلاح وتحديد الأسلحة - أو على الأقل أن يعود إلى مداولات هادفة ومركزة. وفي الوقت نفسه، ندرك بألم الظروف التي حالت دون تحقيق المؤتمر هذه التطلعات في الماضي.

لكن لا يمكن التذرع بالظروف الصعبة للتهاون. فهناك الكثير على المحك هذا العام، ليس في جنيف فحسب، بل في محافل دولية أخرى أيضاً، وعلينا أن نتحمل مسؤوليتنا بطريقة جادة واستشرافية. ونحن ببساطة لا يمكننا إضاعة سنة أخرى، لأن العالم يتوقع منا أن نتصرف بحزم، كما قال آخرون قبلي. ولذلك، نرحب ترحيباً حاراً بالتنسيق والتعاون بين الرؤساء الستة لهذا العام، ونحن متفائلون بأن هذا التعاون سيؤدي أكله.

وقد أعطت المناقشات المفصلة والمركزة في الفترة 2017-2018 لقضايا المؤتمر الأساسية بعض الزخم الذي تمس الحاجة إليه. وبقليل من حسن النية يمكن تحقيق نفس النتيجة في عام 2020 أيضاً، إن لم يكن أكثر من ذلك. وقد نرغب في الخروج عن النهج السابقة التي وصلت إلى طريق مسدود في هذه الهيئة وأن ننظم عملنا بطريقة تتسق مع أهداف المؤتمر.

وألمانيا على استعداد لمساعدة وتيسير جميع الجهود الرامية إلى كسر الجمود في هذه الهيئة ولإعادتها إلى العمل الموضوعي. ولجميع رئاسات هذا العام أن تعول على دعمنا.

وببث زخم إيجابي في هذه الهيئة، تتاح لنا الفرصة أيضاً لبث زخم في تعددية الأطراف الفعالة، التي تمس الحاجة إليها في مجالات أخرى أيضاً. وأود فقط أن أشير إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020، وهو حدث تاريخي، وإلى عدد من أزمات الانتشار الإقليمية وغير الإقليمية الأخرى التي تتطلب مشاركتنا الجماعية.

ولا تزال ألمانيا ملتزمة بجعل هذا الكوكب مكاناً أفضل وأكثر أمناً وبمواجهة التحديات التي نصطدم بها معاً. إن سلسلة مؤتمرات برلين "التقاط التكنولوجيا - إعادة التفكير في تحديد الأسلحة"، ومبادراتنا للعمل مع مجلس الأمن دعماً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ودعمنا مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي والانخراط فيها في إطار المعاهدة، كلها تهدف إلى تعزيز تعددية الأطراف والحفاظ على نسيج تحديد الأسلحة الذي خدم أمننا على مدى عقود وتحديدته.

وأود أيضاً في هذا السياق أن أسلط الضوء على مبادرتين اضطلعنا بهما مع شركائنا الفرنسيين تدعمان الحاجة إلى أن تعمل الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها معاً بشأن أكثر قضايانا إلحاحاً. وفي مجال التحقق من نزع السلاح النووي، شاركنا في تنظيم وتنفيذ عملية التحقق من نزع السلاح النووي "NuDiVe" في أيلول/سبتمبر 2019. ونُحَقِّق بنجاح من تفكيك رأس حربي نووي باستخدام مصدر بديل للمواد المشعة مع مراعاة حماية المعلومات الحساسة التي تتعلق بالانتشار وشواغل الأمن الوطني. وفيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، عملنا بمشاركة زملائنا الفرنسيين للارتقاء بعمل فريق الخبراء الحكوميين في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة عن طريق تقديم عدد من المقترحات الملموسة للنظر فيها، الأمر الذي ييسر بناء توافق في الآراء حول المبادئ التوجيهية الأحد عشر المعتمدة في اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وأود أن أضيف أننا نعتزم عرض نتائج عملية التحقق هنا في جنيف في الأشهر المقبلة.

وعلى هذا، فإن التقدم ممكن إذا توفرت الإرادة السياسية. سيدي الرئيس، اسمح لي في الختام بأن أقول إن التفاهم والعمل الجماعي هو ما ينبغي أن يوجهنا هذا العام. الوقت ثمين. فلنبداً العمل ولننجح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير ألمانيا على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لسفير الهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمح لي بأن أبدأ بتمنياتي بسنة جديدة سعيدة لجميع الزملاء. ويود وفد بلدي أن يهنئك بالرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لهذا العام، لا سيما وأن سعادتك من بلد تتمتع الهند معه بعلاقات ثنائية دافئة. ويؤكد لك وفد بلدي تعاونه ودعمه الكاملين في توجيه مداولاتنا نحو النجاح.

وأود أن أرحب بزميلتنا وزملائنا الجدد في المؤتمر: السفيرة نورتون من كندا، والسفير تريسلر زامورانو من شيلي، والسفير أوغاساوارا من اليابان، والسفير محمد من ماليزيا، والسفير هاشمي من باكستان، والسفير سانثيس دي ليرين غارسيا - أوبييس من إسبانيا، والسفير باومان من سويسرا، وبك أيضاً سيدي الرئيس.

تؤيد الهند بيان مجموعة الـ 21. ومع أن المؤتمر لم يتمكن من الاضطلاع بعمل موضوعي في العام الماضي بسبب عدد من العوامل، فإن اعتماد الجمعية العامة التقرير السنوي للمؤتمر بتوافق الآراء يجعلنا نأمل ونتفاءل بأنه متى وُجدت الإرادة، أمكن التغلب على الاختلافات والتباينات. وفي الوقت الذي تمر فيه الحالة الأمنية الدولية بمرحلة مضطربة، من الأهمية بمكان أن يتمسك المؤتمر برسائله المتمثلة في التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً قصد تعزيز السلم والأمن الدوليين والعمل بدقة وفقاً للولاية التي أقرت بها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام 1978. وإن عدم فعل ذلك لن يثير سوى تساؤلات حول فعالية هذه الهيئة وكفاءتها.

ويتعين على الرئيس أن يقدم برنامج عمل إلى المؤتمر للنظر فيه واعتماده، وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر. وينبغي وضع برنامج عمل من هذا القبيل في بداية الدورة السنوية. ونعرب عن تقديرنا في هذا السياق جهود سعادتك في التشاور مع الدول الأعضاء بشأن مشروع برنامج عمل لدورة عام 2020. وكما لاحظت أيضاً، سيدي الرئيس، أن آخر مرة اعتمد فيها مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل بتوافق الآراء كانت برئاسة الجزائر في عام 2009؛ ومن ثم فمن الطبيعي أن نعلق آمالاً كبيرة على سعادتك. وقد استلهمنا ملاحظات وزير خارجية الجزائر، وكذلك بيانك والإعلان الذي صدر باسم الرؤساء

الستة لدورة هذا العام، الأمر الذي يرسّخ إيماننا بنهجك الإيجابي في تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. والهند على استعداد لدعم مسعاك، وكذلك مساعي الرئاسة اللاحقة خلال العام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير الهند على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل زمبابوي.

السيد شيشيري (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. زملائي الأعزاء، إنه لشرف فريد لي أن أقرأ البيان التالي نيابة عن السفير تاوونغا موشايافانغو، الممثل الدائم لجمهورية زمبابوي، الذي لا يمكنه الحضور هنا اليوم بسبب ارتباطات رسمية خارج جنيف.

وفيما يلي نص البيان:

أولاً، يود وفد بلدي أن يهنئك، سيدي الرئيس، برئاسة مؤتمر نزع السلاح؛ ونحن على ثقة من أن فترة رئاستك المؤتمر ستتكلل بكثير من النجاح.

سيدي الرئيس، بصفتي الرئيس السابق للمؤتمر مباشرة، أود أن أقول إنه لشرف عظيم لزمبابوي أن تُشرف على المفاوضات التي أدت إلى الاتفاق المبكر على التقرير السنوي لعام 2019، وكذلك على القرار الذي اتخذ لاحقاً بتوافق الآراء في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

وكان الاتفاق المبكر على تقرير سنوي وصدور قرار الجمعية العامة بتوافق الآراء إنجازين بالغَي الأهمية حقاً، وما كان ذلك بفعل بريق من عبقرية الرئيس ولا من عصا سحرية بيده، بل كان بحسن النية والجهد الجماعيين اللذين أبان عنهما كل عضو في هذا المؤتمر. وما كان بوسعنا أن نحقق الكثير من دون روح التعاون التي عمّت هذه القاعة قرب نهاية دورة عام 2019. ولهذا السبب، نود أن نعرب عن تقديرنا الصادق للدعم والتعاون وحسن النية من جميع الأعضاء، ونحن نتحمل المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتق رئاستنا، بل وحققنا بالفعل ما كان متوقعاً منا، نظراً للظروف الصعبة التي واجهناها في المؤتمر.

ويسرني أيضاً أن أبلغك بأننا ظللنا، بعد فترة رئاستنا، على اتصال مع أعضاء آخرين، ولا سيما مع سعادتك، سيدي الرئيس، خلال الفترة الممتدة بين الدورات بشأن كيفية الارتقاء بعمل المؤتمر. وفي هذا الصدد، نحن سعداء جداً، بل نستبشر، بالإشارات الجيدة التي تلوح في الأفق، كما نتذكر أنه اتُفق على برنامج العمل الأخير في مؤتمر نزع السلاح برئاسة الجزائر في أيار/مايو 2009.

ولذلك، تعلق زمبابوي آمالاً كبيرة جداً على أن تكون عودة الجزائر، إلى جانب الرئاسة الخمس الأخرى لدورة عام 2020، بشيراً بأشياء إيجابية في المستقبل. ولا يكرر التاريخ نفسه فحسب، بل يمكننا أيضاً أن نبني على الروح الإيجابية الموروثة عن عام 2019 وأن نستأنف العمل الموضوعي.

سيدي الرئيس، أود أن أختتم تعليقاتي بملاحظة أنه آن أوان النهوض والاستجابة لتطلعات البشرية إلى عالم خال من الأسلحة النووية، عالم آمن وخال من أسلحة الدمار الشامل. ونأمل أن تُذكر دورة عام 2020 في التاريخ بالإسهام الموضوعي الذي ستقدمه هذه القاعة للأمن العالمي وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل زمبابوي على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الآن الكلمة لسفير المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): سعادة السفير رشيد بلباقي رئيس مؤتمر نزع السلاح، السيدات والسادة، اسمح لي في البداية، أن أهنئك، السيد الرئيس، على توليك مسؤولية رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال هذه المرحلة الدقيقة من الدورة الجديدة للمؤتمر. وأود التأكيد في هذا الصدد على دعم حكومة بلدي المستمر لأعمال المؤتمر وجهوده البناءة الساعية لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن لمؤتمر نزع السلاح. كما أود أن أعرب عن تقدير بلدي لجهود السيدة تاتيانا فالوفايا المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح.

ونتطلع لنجاح دورة عام 2020 في استعادة الدور الفعال للمؤتمر واضطلاع بدوره الذي طالما كان محورياً في التفاوض على المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح.

السيد الرئيس، إن ما يعاينه مؤتمر نزع السلاح من حالة الجمود التي امتدت لأكثر من عقدين من الزمن يحتم علينا جميعاً مراجعة أسباب تعثر المؤتمر ودراساتها بتأنٍ وإبداء حسن النوايا وتجنب المواقف الأحادية التي تقوض من فرص تحقيق الأمن الجماعي. وأن تُظهر كافة الدول المرونة اللازمة والإرادة السياسية المطلوبة لإعادة إطلاق المؤتمر وتفعيل دوره، وذلك لتدارك الأمر وتغيير الوضع القائم ليتمكن المؤتمر من القيام بمسؤولياته في تعزيز الأمن الدولي واستعادة دوره التقليدي لكونه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. حيث لم يتمكن المؤتمر خلال هذه الفترة الطويلة ورغم الجهود الحثيثة التي تم بذلها من اعتماد برنامج عمل يتيح للمؤتمر القيام بالدور المنوط به، وهو أمر خطير ويهدد آليات العمل المتعددة الأطراف المعتمدة دولياً في مجال نزع السلاح.

السيد الرئيس، يأتي تأكيد المملكة على أهمية ترسيخ ودعم كافة آليات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف، ومن ضمنها مؤتمر نزع السلاح، امتداداً لسياسة حكومة بلدي الثابتة والهادفة إلى تعزيز التعاون لحظر جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها وإسهامها في جهود جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع هذه الأسلحة، وهو الهدف الذي تأمل المملكة بدعم المجتمع الدولي له بصفته حقاً مشروعاً لشعوب المنطقة، ودعامة رئيسية لتعزيز الأمن والسلم على المستويين الإقليمي والدولي. حيث نؤكد في هذا الصدد على ضرورة تمسك جميع الدول بالتزامات معاهدة عدم الانتشار النووي وحظر كافة أسلحة الدمار الشامل. وكما راقب المجتمع الدولي مؤخراً، فإن النزاعات في الشرق الأوسط أخذت منحى تصعيدياً يهدد بشكل لافت السلم والأمن الدوليين، ويحتم على المجتمع الدولي اتخاذ التدابير اللازمة لنزع فتيل التوترات القائمة، حيث جرى استخدام أسلحة تعادل أضرارها ما ينتج عن أي سلاح آخر وتؤدي إلى أضرار إنسانية وبيئية واقتصادية كارثية على النطاق الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس، وفي هذا السياق، راقب المجتمع الدولي بصمت الهجمات الإرهابية التي استهدفت منشآت المملكة النفطية في بقيق وخريص خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي من خلال استعمال الطائرات المسيرة (طائرات درونز) والتي تشير بشكل جلي إلى تورط إيران في هذه العمليات الشنيعة والإرهابية. والمملكة في هذا الصدد تدين بأشد العبارات هذا الهجوم الجبان وستتخذ حكومة بلدي كافة الإجراءات اللازمة بما يتوافق مع القوانين والأعراف الدولية ذات الصلة. لقد دأبت إيران على تبني كل ما يهدد أمن المنطقة لا سيما فيما يتعلق بإيصال الصواريخ الباليستية وتقنياتها وتكنولوجيا (درونز) إلى الجماعات الإرهابية مثل حزب الله في لبنان وميليشيا الحوثي الانقلابية في اليمن. كما يمثل تحلي إيران عن التزاماتها المتعلقة بالاتفاق النووي من خلال إعلانها استئناف تخصيب اليورانيوم وتطوير أجهزة الطرد المركزي وإنتاج الماء الثقيل بكميات تتجاوز المتفق عليه، يمثل تهديداً واضحاً للاستقرار والأمن في المنطقة. وهو الأمر الذي سبق وأن حذرت منه المملكة بعد توقيع الاتفاق النووي. إذ حذرت حكومة بلدي من عدم وجود مصداقية لدى النظام الإيراني للتخلي عن طموحاته النووية.

السيد الرئيس، أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً لمسألة الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات التي تسعى لحفظ الأمن والسلم الدوليين، بالإضافة إلى التزامها التام بتنفيذ جميع القرارات الصادرة من مجلس الأمن المتعلقة بمسائل نزع السلاح. فالمملكة من أولى الدول التي انضمت للمعاهدات الدولية المتصلة بحظر أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها والاتفاقيات المعنية بتقنين المواد الخطرة وسبل التعامل معها وتعزيز التعاون والتنسيق لحماية المدنيين من مخاطرها. وتحت المملكة بدورها كل محبٍ للسلام على أخذ زمام المبادرة والانضمام إلى الاتفاقيات ومشاركة المجتمع الدولي ليكون مجتمعاً خالياً من أسلحة الدمار الشامل. وشكراً السيد الرئيس.

الرئيس: أشكر سعادة سفير المملكة العربية السعودية على هذه المداخلة، وعلى الكلمات الطيبة الموجهة لبلدي.

(تابع بالفرنسية)

وأعطي الآن الكلمة لسفير جمهورية كوريا.

السيد لي يانغ - كيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود أن أبدأ بتمنياتي للجميع هنا بسنة جديدة سعيدة وصحية وموفقة. فكوريا، شأنها شأن الدول الآسيوية الأخرى، تحتفل بالسنة القمرية الجديدة التي تبدأ يوم السبت. وقد تعلمون أن سنة 2020 في التقويم القمري هي سنة الفأر، وترمز إلى زمن الفرص الذهبية والنجاحات الباهرة. وسنة الفأر هي أيضاً السنة الأولى من دورة 12 عاماً من دائرة البروج الصينية أو الآسيوية التقليدية. ولما كانت رئاسات مؤتمر نزع السلاح تنطلق من جديد هذا العام بالحرف ألف، افتتحاً بالجزائر، يبدو أننا بدأنا بداية جديدة. وعليه، اسمح لي بأن أنضم إلى الآخرين لتهنئتك، سعادة السفير بلباقي، بالرئاسة الأولى لهذا العام. وأؤكد لك دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين في جهودك الرامية إلى تحقيق تقدم في أعمالنا. وأنقل ترحيب وفد بلدي الحار بالسفراء والزلاء الذين انضموا حديثاً إلى هذه الهيئة.

سيدي الرئيس، بينما نبدأ سنة أخرى بأمل متجدد في إحراز تقدم، يعتقد وفد بلدي أن من الضروري انتهاز نهج عملي وجديد في إدارة عملنا، استناداً إلى التقييم الرصين لإخفاقاتنا في الوفاء بولايتنا المتوقعة بوصفها المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح لأكثر من عقدين من الزمن. ومن هذا المنطلق، يرحب وفد بلدي بالنهج المشترك الذي يعتزم الرؤساء الستة انتهازه هذا العام، كما يتجلى بوضوح في بيان الرؤساء الستة المشترك الذي أدلى به سفير الجزائر، أول رئيس لهذا العام.

ولما كانت الجزائر أدت دوراً حاسماً في كسر الجمود في المؤتمر عام 2009 بالنجاح في اعتماد برنامج العمل من خلال نهج مشترك اتخذته الرؤساء الستة في ذلك العام، فإنني أمل صادقاً أن يكون عام 2020 تكراراً لهذا التاريخ تحت القيادة السديدة للرئاسة الجزائرية. ويعتقد وفد بلدي أيضاً أن عملية تقييم نجاح المؤتمر ينبغي أن تكون على مدى السنة بكاملها وألا تقتصر على النتيجة النهائية للدورة فقط. ومن هذا المنطلق، فإن المناقشات المواضيعية المخطط لها تخطيطاً جيداً بشأن قضايا المؤتمر الأساسية، إلى جانب الجهود الرامية إلى اعتماد برنامج العمل، ستسهم بالتأكيد في تعزيز التفاهم بين الأعضاء وإحياء روح الثقة والتعاون.

وسيشترك وفد بلدي بهمة وبطريقة بناءة في مناقشات المؤتمر ويسهم في النتائج الملموسة التي تستهدف بالمبادرة المشتركة للرئاسات الست لهذا العام. وبفعلنا ذلك، سنظل مرنين ومتعاونين ليس من حيث المضمون فحسب، وإنما من حيث القضايا الإجرائية والإدارية أيضاً.

سيدي الرئيس، إن رحلتنا نحو السلام في شبه الجزيرة الكورية مستمرة، بدعم لا يتزعزع من المجتمع الدولي. ومع أن من المؤسف عدم إحراز مزيد من التقدم في العام الماضي، لا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية متفيدةً بوقف تجارب القذائف التسيارية النووية والعابرة للقارات. وإضافة إلى ذلك، فإن وقف الأعمال العدائية بين الكوريتين مستمر في معظمه على طول المنطقة الحدودية منذ توقيع الاتفاق بين الكوريتين بشأن تنفيذ إعلان بانمونجوم التاريخي في المجال العسكري في عام 2018.

وللحفاظ على الزخم الذي تحقق بشق الأنفس من أجل الحوار والبناء عليه، يجب إحراز تقدم كبير في نزع السلاح النووي. ولذلك، فإن الاستئناف المبكر للمفاوضات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمر بالغ الأهمية.

وستبذل حكومة بلدي قصارى جهدها لتشجيع المحادثات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن مصممون على تطوير العلاقات بين الكوريتين مع احترام نظام العقوبات الدولية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على أمل التعجيل بالحوار بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وستسعى حكومة بلدي إلى اتخاذ تدابير واقعية لتعزيز التعاون بين الكوريتين، مع الحفاظ على اتصال وثيق بالمجتمع الدولي. وأطلب من سعادتك في هذا الصدد دعمك المستمر ونحن نعمل معاً لتحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل.

سيدي الرئيس، بما أننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي كانت حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، فإن نجاح مؤتمر استعراض المعاهدة في نيسان/أبريل القادم سيكون حقاً حيوياً في تحديد مسار البيئة الأمنية الدولية للتعقود المقبلة. ويأمل وفد بلدي بصدق أن نهيئ، باعتبارنا مجموعة في هذه القاعة، مناخاً بناءً ومواتياً في هذه الدورة المبكرة من السنة، كي يتسنى إحداث أثر غير مباشر إيجابي لمؤتمر استعراض المعاهدة القادم.

وأخيراً، لتتذكر اللحظات التاريخية التي حدث فيها فتحٌ نحو التوصل إلى حل متناغم في ذروة الأزمة. لذا، في خضم تدهور البيئة الأمنية الدولية، آمل أن يخطو المؤتمر خطوات واعدة تقوم على التعاون ونحن ندخل العام الجديد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير جمهورية كوريا على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود في البداية أن أقدم إليك، نيابة عن وفد بلدي، تهانينا الحارة بالرئاسة الأولى لدورة عام 2020 لمؤتمر نزع السلاح. وأرجو لك كل التوفيق أثناء رئاستك. ويؤكد لك وفد بلدي دعمه الكامل لك ولفريقك وتعاوناته التام معكم للاضطلاع بمهامكم.

سيدي الرئيس، في ضوء البيئة الأمنية العالمية المعقدة الراهنة، يتحمل المؤتمر، بوصفه محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، مسؤولية كبيرة عن التصدي للتحديات المتزايدة المطروحة على السلم والأمن الدوليين. وقد بُذلت محاولات عدة في العام الماضي لتحقيق فتح في دفع عمل المؤتمر قدماً. بيد أنه يؤسفنا أن هذه الجهود لم تسفر عن أي نتيجة ملموسة بسبب تعارض آراء الأعضاء والافتقار إلى الإرادة السياسية للمضي قدماً. وتقع على عاتق جميع أعضاء المؤتمر مسؤولية تنشيط عمل المؤتمر؛ والمهمة العاجلة المعروضة علينا في هذا الصدد هي الاتفاق على برنامج عمل شامل ومتوازن. ويرحب وفد بلدي بأي اقتراح في هذا المضمار، وسيشارك بجمّة في المداولات بشأن إمكانية اعتماد أي مقترح من هذا القبيل.

سيدي الرئيس، لقد بادرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في العامين الماضيين إلى اتخاذ تدابير حاسمة لوقف تجارب إطلاق القذائف التسيارية النووية العابرة للقارات وتفكيك حقول التجارب النووية من أجل بناء الثقة مع الولايات المتحدة. غير أن الولايات المتحدة، بدلاً من أن تستجيب باتخاذ تدابير مناسبة، هددت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عسكرياً بإجراء عشرات المناورات العسكرية المشتركة الكبيرة والصغيرة التي وعد رئيس الولايات المتحدة نفسه بوقفها، وشنحت أحدث الأسلحة والمعدات الحربية إلى كوريا الجنوبية، مع فرضها أكثر من عشر عقوبات منفصلة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، قدمت الولايات المتحدة مطالب تتعارض مع المصالح الأساسية لدولتنا، وتجاهلت موعد اختتام السنة النهائي الذي حددناه لها للتوصل إلى طريقة احتساب جديدة. كما ثبط سلوكها جهودنا الرامية إلى تعزيز نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. ومع أن الولايات المتحدة تتحدث عن استئناف الحوار، فإنها لم تكن تنوي منذ البداية التخلي عن عدائها لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحل المسائل من خلال تحسين العلاقات. إن النية الحقيقية للولايات المتحدة هي السعي إلى تحقيق غاياتها السياسية والدبلوماسية الخاصة بها، مع إضاعة الوقت تحت لافتة الحوار والمفاوضات، والإبقاء في الوقت نفسه على العقوبات لكي تستنفد قوتنا تدريجياً.

والآن وقد أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة لا تزال تهدف إلى عرقلة تطور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وخنق نظامها السياسي، لم نجد أي سبب يدعو إلى الالتزام من جانب واحد بعد الآن بالتعهد الذي لا يفي به الطرف الآخر. وقد طبقت الولايات المتحدة أشد العقوبات وحشية ولا إنسانية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وطرحت تهديداً نووياً مستمراً لأكثر من سبعة عقود بتصنيفها على أنها العدو، وأنها جزء من "محور الشر" وهدف لضربات نووية استباقية. وإذا استمرت الولايات المتحدة في هذا العداء، فإن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية لن يحدث أبداً. وقد ذكر كيم جونج - أون، رئيس لجنة شؤون الدولة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في تقريره التاريخي المقدم إلى الجلسة العامة الخامسة للجنة المركزية السابعة لحزب العمال الكوري في العام الماضي، أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تُقايض أبداً أمنها وكرامتها وسلامة مستقبلها بأي شيء آخر. وسبق أن حذرنا من أنه إن أساءت الولايات المتحدة تقدير صبرنا، وحاولت فرض مطالب انفرادية علينا، وأصررت على فرض العقوبات والضغط على البلد، فقد نُضطر إلى البحث عن طريق جديد للدفاع عن سيادتنا ومصالحنا الوطنية العليا.

ولن تنفك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تصنع أسلحة استراتيجية، وهي أسلحة أساسية لأنها الوطني، إلى أن تتخلى الولايات المتحدة عن سياستها العدائية وتوجد آلية سلام دائمة ونهائية في شبه الجزيرة الكورية. وسينسّق نطاق وعمق بناء هذا الرادع كما يجب تبعاً لموقف الولايات المتحدة في المستقبل تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

سيدي الرئيس، أود أن أختتم بياني برفضني الشديد للملاحظات ذات الدوافع السياسية بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي أبداها بعض المتكلمين السابقين، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لسفير الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، أود، نيابة عن الوفد الصيني وأصالة عن نفسي، أن أتقدم إليك بأحر تحياتنا لتقلدك منصبك الجديد في جنيف وتولييك الرئاسة

الأولى للمؤتمر في عام 2020. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيباً حاراً بالزملاء الآخرين الذين وصلوا حديثاً والذين انضموا إلى أسرة المؤتمر الكبيرة. إن الدول الأعضاء في المؤتمر العديدة مفعمة بالأمل في العام الجديد وفي بداية جديدة. ولن يدخر الوفد الصيني جهداً في دعمك في عملك، وسينخرط مع الجميع في المسعى المشترك لإعادة عمل المؤتمر إلى المسار الصحيح.

ويصادف عام 2020 الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وكذلك الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن المقرر أن يعقد مؤتمر استعراض المعاهدة العاشر في نيويورك في نيسان/أبريل. لذا فإن لهذا العام مغزى خاصاً لتعددية الأطراف وللعمليات الدولية لتحديد الأسلحة وعدم انتشارها. وقد تعرضت الحالة السياسية والأمنية الدولية في الآونة الأخيرة لتغيرات عميقة ومعقدة. وتأثرت تعددية الأطراف تأثيراً خطيراً بالانفرادية، وقُوض النظام الدولي لتحديد الأسلحة وعدم انتشارها بلا مبرر. ويخشى الناس أن يكون تحديد الأسلحة وعدم انتشارها على الصعيد الدولي قد دخلاً أحلك ساعاتها منذ نهاية الحرب الباردة، قبل ما يقرب من 30 عاماً. إلى أين يتجه نظام عدم الانتشار؟ وإلى أين يتجه نزع السلاح المتعدد الأطراف؟ وإلى أين يتجه المؤتمر؟ هذه علامات استفهام ضخمة تخيم على العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي العام الماضي، رغم أن عمل الآليات المتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة تأثر تأثيراً خطيراً بهذه الاتجاهات المضادة، ولم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الاتفاق على برنامج عمل، فإن الجمعية العامة والمؤتمر رفعا صوتيهما ودعما بإصرار تعددية الأطراف، وأيدا نظام تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة على الصعيد الدولي، وشجعا الآليات الدولية القائمة على إظهار حيوية جديدة. وكان ذلك رداً مدوياً من المجتمع الدولي على الأوضاع الجارية والتحديات الحالية.

وتؤكد الصين أنه كلما واجهنا هذا النوع من المنعطفات الحرجة، وجب علينا أن نقف موقفا للدفاع عن تعددية الأطراف وصون سلطة الآليات المتعددة الأطراف وفعاليتها وتعزيزها. ومن الضرورة بمكان في أوقات كهذه أن يعزز كل بلد الحوار والتعاون على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والثقة المتبادلة؛ وفي أوقات كهذه أيضاً، على كل بلد أن يشارك بهمة، على ألا يتخلف عن الحضور أحد. ويجب على الدول الكبرى، التي تتحمل مسؤولية خاصة عن السلم والأمن الدوليين، ألا تكون حاضرة فحسب، بل يجب عليها ألا تخرق الاتفاقات وتنسحب من المشهد أيضاً، كما يجب عليها ألا تدمر المسرح.

ويقول كثيرون الآن إن تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي قد دخل عهداً جديداً. وأنا أيضاً أرى هذا الأمر يحدث. والآن وقد دخلنا عصراً جديداً، فإن أول شيء يتعين علينا فعله هو أن نتخلص تماماً من الحقبة القديمة، وقبل كل شيء أن نتخلى عن عقلية الحرب الباردة، وألا نصر بعد الآن على رسم خطوط أيديولوجية من شأنها أن تعيد العالم إلى زمن الحرب الباردة، عندما كتلتان تواجه إحداها الأخرى. ومع دخول العملية المتعددة الأطراف المتمثلة في تحديد الأسلحة ونزعها وعدم انتشارها هذا العصر الجديد، فإنها تتطلب مشاركة جميع الدول دون استثناء. وعلى وجه الخصوص، يجب على الدول الكبرى، التي تتحمل مسؤولية خاصة وهامة عن السلم والأمن الدوليين، ألا تضع مصالحها الخاصة في المقام الأول وتنتأى بنفسها عن المجتمع الدولي.

سيدي الرئيس، إن كان المؤتمر في العام الماضي لم يتمكن من التوصل إلى برنامج عمل، فإنه ليس خطأه، ولا هو خطأ النظام الداخلي أو خطأ برنامج العمل. فالعديد من أعضاء المؤتمر يأملون جميعاً ألا يتعطل بعد الآن عمل المؤتمر هذا العام بسبب التدخل السياسي الخارجي، وأن يعودوا إلى المقصد الأصلي من هذه المؤسسة وأن يعيدوا المؤتمر إلى المسار الصحيح على الدوام.

ويسر الصين أن ترى الاتصال بين الرئاسة الست التي تعاقبت هذا العام من أجل الارتقاء بعمل المؤتمر، وترحب بمواصلة الرؤساء الستة حواراً مع الرئيس الأخير للعام الماضي ومع رؤساء العام المقبل، بغية زيادة استمرارية عمل المؤتمر تعزيزاً. وتنطلع إلى العمل مع الرؤساء ومع منسقي المجموعات الإقليمية بطريقة إيجابية وبناءة في إطار عمل المؤتمر. ونعتقد أن عمل المؤتمر هذا العام يمكن أن يمضي قدماً في مسارين متوازيين:

ينبغي أولاً وقبل كل شيء أن نستفيد استفادة تامة من الجلسة العامة لإجراء مناقشات صريحة وموضوعية ومتعمقة وعملية بشأن كيفية النظر إلى الحالة الأمنية الدولية الراهنة، وكيفية التصدي لأبرز التحديات وأكثرها إلحاحاً في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة على الصعيد الدولي، وكيفية الاعتراف بأثر التكنولوجيا العالية والتكنولوجيات الجديدة المتعلقة، مثلاً، بالثورة التي تحدث في المجال العسكري وبجدول الأعمال الدولي لتحديد الأسلحة وعدم انتشارها. ومن خلال تجميع أفكارنا، والتحدث بحرية وبناء توافق في الآراء، يمكننا أن نجد أفضل سبيل للمضي قدماً، على أساس جدول الأعمال التقليدي للمؤتمر، سبيل تكون أكثر تكيفاً مع عصرنا وتلبي احتياجاته، لأن المؤتمر هو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة والأكثر حجية في ميدان نزع السلاح.

ثانياً، في ضوء الممارسة الناجحة للمؤتمر في عام 2018، ينبغي إنشاء هيئات فرعية معنية بالبنود الرئيسة المدرجة في جدول الأعمال للاضطلاع بالعمل الموضوعي وبالأعمال التحضيرية الجادة لبدء المفاوضات ذات الصلة بشأن المعاهدات. وأود أن أشدد هنا على أن النهج "الشامل والمتوازن" ينبغي أن يظل المبدأ الأساس الذي يوجهنا في التوصل إلى برنامج عمل. إن التقدير التام للهواجس الأمنية المشروعة والمطالب المعقولة للدول الأعضاء هو الجوهر الحقيقي لقيمة المؤتمر ودوره. وفي العام الماضي، اقترب المؤتمر كثيراً من التوصل إلى برنامج عمل من هذا القبيل. ولدينا كل الأسباب التي تحمّلنا على اعتقاد أن هذا الهدف سيتحقق في وقت مبكر من هذا العام.

سيدي الرئيس، قبل 40 عاماً، جاء الوفد الصيني إلى هنا لأول مرة للمشاركة رسمياً فيما كان يسمى آنذاك بلجنة نزع السلاح. وقال ممثل الصين، في أول خطاب له في قاعة المجلس، إن الصين جاءت برغبة صادقة في صون السلام العالمي، وأعرب عن أمله أن تسير لجنة نزع السلاح في اتجاه التاريخ، وأن تعكس تطلعات شعوب جميع البلدان، وأن تحرز تقدماً نحو السلام العالمي.

وخلال السنوات الأربعين تلك، ما فتئت الصين تدعم توسيع عضوية المجتمع الدولي، وما برحت تدعم العملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزعها وعدم انتشارها وتشارك وتسهم فيها، وانضمت إلى أكثر من 20 صكاً رئيساً متعدد الأطراف في مجال تحديد الأسلحة. ودعّمنا بمهمة أعمال المؤتمر وشاركنا فيها، وأسهمنا إسهامات كبيرة في إبرام معاهدات دولية لتحديد الأسلحة، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والصين منخرطة الآن في إجراءات محلية بغية الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة، وتتوقع أن تصبح عضواً كاملاً للعضوية هذا العام. والصين ملتزمة التزاماً فعالاً بتعزيز آلية التعاون فيما بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وبحثّها على إنشاء آلية دائمة لتبادل الآراء والحوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي العالمي والسياسات والعقائد النووية. وقد امتثل بلدنا امتثالاً صارماً جميع الوثائق الختامية لمؤتمرات استعراض المعاهدة. وهي لم تتخل قط عن التزاماتها ومسؤولياتها بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار، وهي ملتزمة بمهمة، بمعية الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، بترسيخ وتوطيد الآلية وتعزيز المعاهدة حتى تتمكن من مواصلة الاضطلاع بدور هام لا بديل له في السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي.

سيدي الرئيس، مهما كانت الأوضاع قائمة، ومهما كانت التحديات التي نواجهها كثيرة، ستظل الصين متفائلة وواقعة، بموقف مسؤول وبناء من شأنه أن يولّد طاقة إيجابية في المنتديات الدولية،

وفي الأمم المتحدة، وفي المؤتمر، وفي المنابر المتعددة الأطراف لمعاهدة عدم الانتشار، وللدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وستبذل جهوداً جديدة لاتخاذ خطوات عملية قصص الماضي قدماً بالعملية الدولية لتحديد الأسلحة وعدم انتشارها. وأنا ووفد بلدي على استعداد لتقديم الإسهام اللازم لعمل المؤتمر.

ونرجو للمؤتمر كل التوفيق وهو يبدأ أعماله. ونرجو لكم جميعاً سنة صينية جديدة سعيدة وصحة جيدة لجميع عائلاتكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير الصين على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. إنها الآن الساعة 13/00. وهناك تسعة وفود متبقية على قائمتي ترغب في التحدث. سأعطيها الكلمة في الجلسة العامة التي ستعقد في الساعة 15/00 من بعد ظهر اليوم في هذه القاعة نفسها. وأعلن اختتام الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة 13/05.